

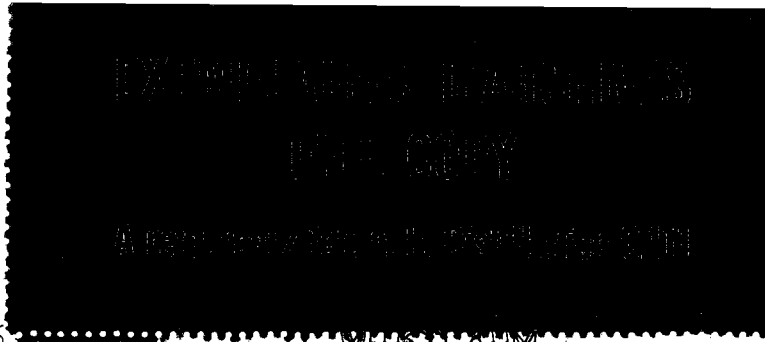


PROVISIONAL

A/31/PV.20

14 October 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة



الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحشرين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد أميراسنخ (سرى لانكا)

نائب الرئيس : السيد كاموفي (نائب الرئيس) (تشاد)

خطاب الرايت أونرا بل العقيد مافيفو د لا ميني ، رئيس وزراء مملكة سوازيلند ووزير خارجيتها

مواصلة المناقشة العامة [٩]

أقيت الكلمات من :

السيد حمدي ولد مكناس (موريتانيا)
السيد تنكو أحمد رضا الدين (ماليزيا)
السيد محمد بن مبارك آل خليفه (البحرين)
السيد حسن ابراهيم (الاردن)
السيد روجر أ. فيللي (غانا)
السيد جاسم يوسف جمال (قطر)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥خطاب الرايت أونرايل العقيد مافيفو دلا ميني ، رئيس وزراء مملكة سوازيلند ووزير خارجيتهاالرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تستمع الجمعية بعد ظهر اليوم الى خطاب

رئيس وزراء ووزير خارجية مملكة سوازيلند .

اصطحب الى قاعة الجلسة الرايت أونرايل العقيد مافيفو دلا ميني رئيس وزراء مملكة سوازيلندووزير خارجيتها .العقيد مافيفو دلا ميني (سوازيلند) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ،

أود أن أعرب عن تهنئتي المخلصة لكم لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة التاريخية ، الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فضلا عن هذه التهنئة ، فاني أنقل اليكم تحيات أخوية من صاحب الجلالة الملك سوفوزا الثاني وحكومة وشعب مملكة سوازيلند . واننا لعلى ثقة كاملة من أن رجلا من طرازكم أثبت بالفعل صفاته القيادية ومهاراته القيادية كدبلوماسي ورجل دولة ورمز لالتزام بلاده بعدم الانحياز ، سوف يقود بالقطع مداولنا بنجاح .

وانني ان أتوجه اليك بالتهنئة - يا سيادة الرئيس - أود أيضا أن أعرب عن شكرى القلبى للرئيس السابق سعادة السيد غاستون ثورن للقيادة الممتازة والكفاءة التي أبدائها طوال الدورة الماضية لهذه الجمعية .

ان وفد بلادى يرحب بحرارة بقبول سيشيل عضوا في منظمة أسست لكي تنسق بين أعمال الدول ، ونحن على ثقة من أن سيشل كدولة غير منحازة سوف تثبت دائما انها حليف للسلام يعتمد عليه ، على أن السلام والانسجام في العالم لا يمكن أن يتحقق الا بتعزيز الارادة الجماعية وتعاون كل الدول كبيرها وصغيرها .

ان وفد بلادى على ثقة وأمل ، بأن مثل هذا التجمع المهيب للدول المحبة للسلام والتي يحفزها السلام والتي تسعى من أجل السلام ، سوف يحقق تقدما كبيرا يزيل العقبات التي تقف في طريق الحرية والسلام والعدالة والتقدم والسعي من أجل السعادة وامكان تحقيق تفاهم دولي .

واسمحوا لي أن أعرب عن تعازي بلادى لجمهورية الصين الشعبية وهي عضو في مجتمعنا الدولي لوفاة زعيمها العظيم الرئيس ماو تسي تونغ . ان منجزاته الكبرى تحظى بالاعجاب والاحترام من جانبنا جميعا . والآن فاننا نأمل ونرجو أن يواصل شعب الصين رفاهيته في جو من السلم والاستقرار . ان مشكلة مؤسسة تحيط بمنظمتنا ، وهي أن بعض الدول الأعضاء لا يبدو أنها تنظر اليها نظرة جدية ذلك انه خلال السنوات الثلاثين الماضية ناقشنا السلم العالمي ، والعدالة والتقدم باعتبارها أعمدة لجيل جديد يجب ألا يتعلم الحرب مرة أخرى ، ولكن عالمنا يتحطم الآن بالحرب ، والحروب المحلية والانقسام والقهر والفقر والجوع والمرض والتضخم والبطالة والأزمات المالية . وهكذا فان دعوة واضحة الى نظام عالمي أكثر عدلا تم توجيهها مرة أخرى في المؤتمر الخامس لرؤساء الدول غير المنحازة ، ولقد آن الأوان للنظر الى هذه الدعوة نظرة جدية .

ان خبرتنا طوال السنوات الثماني الماضية منذ أن استعدنا استقلالنا كانت هي أن كل مشكلة كبرى اقتصادية أو اجتماعية هي أيضا مشكلة سياسية ، وان المشكلة السياسية الكبرى للبشرية تكمن في الطريقة التي يمكن بها أن نحقق خليطا ومزيجا من النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والديمقراطية .

وفي هذا السياق فان حكومة صاحب الجلالة واصلت تأييدها وعملها من أجل تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد يمكن فيه للسلطة والقوة والثروة أن توزع بشكل عادل ومنصف في جميع أنحاء العالم . وهنا يجب أن نبذل قصارى جهدنا من أجل التعجيل بعملية النقل المتوازن للموارد من العالم المتقدم الى العالم النامي .

ان السنة الماضية قد علمتنا أن الكلام لا يكفي ذلك انه في الوقت الراهن نجد أن الانماء والتجارة العالمية يسيطر عليها ويمولها أساسا مجموعة صغيرة من الدول المتميزة . ان الثروات الاقتصادية لهذه الأمم تحدد ثروات بقية العالم وان العام الماضي لم يكن استثناء من هذه القاعدة ذلك ان احتمالات النمو للدول النامية غير البترولية قد زادت سوا ، ودخل الفرد قد انخفض من الناحية الفعلية ، والفجوة بين الأغنياء والفقراء قد ازدادت اتساعا .

لهذه الاسباب فان حكومة بلادي قد اخذت علما بفشل الحوار بين الدول الغنية والفقيرة في الاونكتاد وغيره من الاجهزة . ولم تتحقق حتى الان نتائج ملموسة . وحتى يأتي الوقت الذي يتحد فيه العالم النامي ويتخذ اجراءات موحدة لتحقيق الهدف المشترك فان الكلام والاجتماعات لن يكون لهما أثر كبير . وحتى يأتي ذلك الوقت الذي يكون فيه من الممكن بالنسبة للعالم النامي أن يواجه العالم المتقدم على قدم المساواة ، فان حكومة مملكة سوازيلند سوف تواصل العمل من أجل اصلاحات حيوية للاقتصاد العالمي ، والنظام المالي العالمي والتدفق التجاري ، كل هذا يجب أن يكون من أجل فائدة الدول الفقيرة ، التي جدولت الديون ولا بد من العمل على اساس خطة لاستقرار اسعار السلع وسوف تحاول تحقيق هذه الغايات في السنوات المقبلة .

ان وفد بلادي يرى ان العالم الثالث يمكن عادة وبشكل اكثر فاعلية أن يحقق التنمية عن طريق بيع منتجاته المصنعة ، فضلا عن الحصول على المساعدات ، ان هذا سوف يعني أن الدول النامية يمكن أن تزيد من صادراتها وتعتمد بشكل أكبر على اسعار مستقرة وثابتة ومجزية في الاسواق العالمية ، وسوف يعني ذلك أيضا ان الاجراءات الجماعية سوف تكون لا غنى عنها للجهود الوطنية والمساعدات الثنائية .

وفي هذا الصدد فان الموارد الطبيعية ، والسيادة الدائمة على هذه الموارد ، تعتبر أهم العناصر اللازمة للانما* واشترك سوازيلند في انما* الصناعات يؤكد هذا الجانب . ولما كانت الموارد الطبيعية ليست فقط نادرة ، وانما أيضا غير قابلة للتجديد ، فان تطوير الموارد الطبيعية يقوم على اساس استراتيجية معينة من اجل الحصول على اقصى قدر ممكن من الفوائد الاجتماعية والمالية للامة .

منذ بضعة اسابيع عندما احتفلت سوازيلند بالذكرى السنوية الثامنة لاستقلالها قال رئيس

الدولة :

" ان منهجا جديدا وقويا لمعالجة مشاكل السلم والحرب ، أمر مطلوب . لقد آن الاوان الذي اصبح فيه مستقبل البشرية لا يجب أن يتعلق اساسا بهذا الشكل الخطير على مطامح الدول الكبرى ."

ان سوازيلند تؤمن بانه اذا لم يكن للافراد مصلحة في المجتمع فانهم يصبحون تهديدا لهذا المجتمع . ان السلم والاستقرار تهدد هما المجتمعات المنقسمة ، ومع ذلك فاننا جميعا ندرك ان هذا الانقسام مستمر ، ولا يزال ، في وقت نجد فيه ان وحدة الهدف والعمل كلها امور حيوية من اجل السلم والعدالة والنظام والتقدم خدمة للانسان .

ان سياسة سوازيلند لا تزال تقوم على اساس الديمقراطية غير العنصرية وعدم التدخل فسي الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وحسن الجوار وعدم الانحياز واحترام السلم والعدالة والمساواة . ونحن نمارس هذه المفاهيم ونعتز بها باعتبارها مبادئ واردة في كل من ميثاق الامم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية . هذه المبادئ لا يمكن الرجوع عنها ولا يمكن ان تتفق مع اى صورة من صور حرمان الانسان لحقوقه الاساسية والاساسية الى كرامة الفرد البشرى .

وفي هذا الصدد فان حكومة بلادي تشعر بكثير من القلق ازاء الموقف عبرحدونا في جمهورية جنوب افريقيا ، حيث وجدنا ان الاحداث الاخيرة قد ادت الى حالات وفيات للابرياء مؤلمة ، بما في ذلك الاطفال .

ولا زلنا مقتنعون بان السياسات التمييزية والعنصرية انما هي ممارسة ضد كرامة ونوعية حياة كل البشر وتأمل أن يتم التوصل الى حل سلمي لمشكلة التمييز العنصرى في جنوب افريقيا .

ان شعب ناميبيا ، شأنه شأن اى شعب آخر ، من حقه أن يقرر مصيره حتى يحقق لنفسه الاستقلال وحكم الاغلبية ، حتى يمكن للعدل والكرامة الانسانية ان تكون عناصر السلم في هذه المنطقة الدولية .

وفي المؤتمرات المختلفة فان سياسة الاستيطان التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، كانت موضوعا لكثير من الجدل والقلق . ولا تزال سوازيلند ملتزمة ، كما يجب عليها ان تلتزم بقرارات منظمة الوحدة الافريقية ، والامم المتحدة بالنسبة لمسألة كهذه .

وفي نيسان/ابريل من هذا العام فان حكومة بلادي كعضو مخلص في منظمة الامم المتحدة ، حاربت وكسبت قضية في المحكمة العليا لسوازيلند ، حيث وجدنا ان شركة من جنوب افريقيا ، كانت تسعى للحصول على امر ضد حكومة سوازيلند وقائد البوليس فيها لاعادة شحنه من الاسلحة ، كانت هذه الشركة من جنوب افريقيا قد حاولت بغير نجاح ان توصلها الى جمهورية جنوب افريقيا مستخدمة

عنوانا في سوازيلند ، وكان رأى حكومة بلادي أنه لا يمكن لمحكمة في سوازيلند ، ان تصدر امرا يؤدي الى أن تكون سوازيلند - طرفا حتى ولو بشكل غير مباشر - في عملية انتهاك الحظر المفروض على تصدير الاسلحة الى جنوب افريقيا ، من قبل مجلس الامن ومنظمة الوحدة الافريقية . كذلك فإن حكومة بلادي اصدرت قانونا يعرف باسم "قانون منع انتهاك النظام والالتزامات الدولية" يفرض عقوبات كبرى على اي فرد ينتهك باى شكل من الاشكال ، داخل أو خارج سوازيلند - او يكون طرفا في اي انتهاك - لقرار تصدرة الجمعية العامة أو مجلس الامن في منظمة الامم المتحدة .

ومن فوق هذه المنصة ، فان وفد بلادي منذ سنتين قد اعرب عن الرأى القائل ، انه طالما ان الاقلية البيضاء المتميزة في روديسيا سوف يسمح لها باحتكار كل السلطة السياسية فانها لن تتخلى طوعا عن هذه السلطة .

ان رغبة السلام والعدل ، هي التي جعلتنا مرة اخرى نلعب دورا بناء فيما يتعلق بايجاد تسوية سلمية لمشكلة روديسيا ، ولم يثبت خطأنا في رأينا القائل بضرورة ان يتحقق حكم الاغلبية هناك ، كذلك لم يثبت خطأنا في ايماننا بان الشعب الاصلي لزمبابوى لا بد له ان يعمل من أجل خلاصه ، وأن يحدد مصيره في جو من الاخلاص والاحترام .

ان روديسيا لا بد ان تعود الى الشرعية ، وعلى اساس هذا العمل فاننا نحث بريطانيا التي أن تدعو الى عقد مؤتمر لبحث موضوع روديسيا يتناول المشاكل المباشرة لحكومة مؤقتة في روديسيا ووضع خطة لمؤتمر دستوري .

ان الحفاظ على السلم والامن الدوليين من الاهداف والمقاصد الرئيسية للميثاق ، ووفد بلادي يؤمن بسمي الانسان من اجل الوحدة والسلام . ان مداوات هذه الجمعية على اساس تحقيق هذا الهدف سوف تتوصل الى حلول وسط ، وتمنع الدول المعنية من نقل المشاكل والنزاعات من مائدة الوفاق الى حالة اليأس والمعارك .

ان الموقف في الشرق الاوسط لا يزال كما هو ولم يتم تحقيق سلام دائم في هذه المنطقة وذلك نتيجة للتعنت والمصالح الضيقة .

ان عدم وجود سلام في الشرق الاوسط يعني عدم وجود سلام في العالم ، لان استقرار مجتمعنا يقوم على اساس المعاملة بالمثل والتكافؤ ، وبهذه الروح فان وفد بلادي يود أن يعرب مرة

اخرى عن تقديره واعجابه لكل الاطراف المعنية في الشرق الاوسط وفي صراع الشرق الاوسط ممن
ابدوا ضبطا للنفس وتفهما انسانيا وسعيا الى حل من خلال التفاوض . ويرى وفد بلادي ان حلا
سلميا في هذا الاقليم سوف يتطلب ارادة سياسية والتزاما ولا يمكن ان يستمر الا اذا وجدنا ان مبادئ
العدالة ووحدة الاراضي والسيادة وحق كل دولة في الوجود قد تم احترامه بدقة .

بروح عدم الانحياز ، يثني وفد بلادى على العمليات التى نجد فيها أن الوحدة الوطنية يجرى العمل من أجلها ، ويجرى تطوير نمط الوجود الوطني في الدول التى ما تزال الصراعات تمزقها . وفي ظل هذه الظروف ، لن يتخذ وفد بلادى أى اجراء يمكن النظر اليه على أنه يضر بالتطوير الكامل ، والتحقيق التام لهذه الاهداف .

يكشف التاريخ الماضي لافريقيا ، انها كانت قارة للمأساة . انها جراح العبودية ، وجراح الامبريالية والاستغلال ما تزال قوية ، ولا يمكن نسيانها بسهولة . ولكن المستقبل مختلف ؛ فهو مستقبل حافل بالأمل ؛ مستقبل للتطور السياسي الاجتماعي من أجل مجتمع أكبر ، في افريقيا الموحدة ، مستقبل يهدف الى القضاء على سلطة القوى الكبرى في قارة ، يعاد بناؤها من أنقاض الاستعمار ، مستقبل بغير وضع راهن ، وسيطرة بيضاء ؛ مستقبل يقوم على الالهام والأمل في اننا — بالقطع — سوف ننتصر في نهاية المطاف ، ونستعيد مجدنا كقارة حرة .

لهذه الأسباب ، فان بلادى ومعها الدول غير المنحازة في العالم الثالث ، ظلت تطالب دائما بسحب أى وجود عسكري أو بحرى من المحيط الهندى ، من قبل الدول الكبرى ؛ لأننا نعتبر المحيط الهندى على أعتابنا ، ونعتبره أيضا منطقة سلام .

انتقل الآن ، سيدى الرئيس ؛ الى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث ، لقانون البحار . وهو مؤتمر استفاد كثيرا من توجيهك الحكيم والقدير ، فاننا نؤمن بأن أعضاء المجتمع الدولي لا بد أن يتخلوا عن المصالح الوطنية الضيقة ، وأن يبدوا الارادة السياسية اللازمة لاستخدام هذه الفرصة الفريدة لوضع معايير دولية تنظم سبعين في المائة من سطح الأرض . ونحن نعتقد ، أنه في الدورة الاخيرة لهذا المؤتمر البالغ الاهمية ، قد تم احراز شيء من التقدم في ضمان أن الدول المفلقة ، مثل سوازيلند ، سوف تمنح حق الوصول الى ومن البحر ، وأن هذه الدول ، ومعها الدول المتضررة جغرافيا ، سوف يكون من حقها أن تستغل الموارد الحيّة ، في المناطق الاقتصادية للدول الساحلية في نفس الاقليم أو دون الاقليم على أساس عادل .

ومع ذلك ، ما يزال هناك الكثير مما يجب تحقيقه في الدورة القادمة الحاسمة في أيار/ مايو ١٩٧٧ ، خاصة فيما يتعلق بانشاء سلطة دولية فعالة لقاع البحر ، تنفيذ اعطيا لمفهوم التشارك المشترك للبشرية ، وانشاء نظام شامل لتسوية المنازعات . ان الحلول الوسط ، والمنهج العملي ، كلها ضرورة حتى يمكن لاتفاقية جديدة أن تكون مقبولة لكل قطاعات المجتمع الدولي .

ان مشاكل الحرب والسلم ، مشاكل كبرى ان الحرب تعني تدميرنا . والسلم يعني خلاصنا فلنحاول أن نخلق جوا من السلم في عالمنا ، وليس جوا من الحرب . فلنبن جسورا لرأب الصدع الذى تخلقه المصالح المتصارعة حتى يمكن للحرية وللوحدة وللمساواة أن تكون هي أساس الرخاء فى المستقبل ؛ وللديمقراطية ، وللعادلة . فلتضع هذه الجمعية التأكيد على الأعمال لا الكلمات . الأعمال التى يكون هدفها تعزيز أهداف التوصل الى سلام دائم فى عصرنا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، وباسمى أتوجه بالشكر الى رئيس وزراء سوازيلند ووزير خارجيتها على الكلمة الهامة التى استمعنا اليها الآن . وأرجو من السيد مدير المراسم أن يصحب سيادته الى خارج القاعة .

اصطحب الى خارج القاعة ، العقيد دلاميني .

مواصلة نظر البند رقم ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

السيد ولد مكناس (موريتانيا) (الكلمة بالفرنسية) : لا يسعني قبل أن أستهل خطابي هذا ، الا أن أوجه لكم ، فى البداية أخلص تهاني لانتخابكم ، لرئاسة الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان هذا الانتخاب فى ضوء صفاتكم الشخصية، يمثل شهادة بالثقة والتقدير نشعر بهما تجاه بلدكم الذى يبذل الجهود دائما ، لاقرار نظام دولي أكثر عدالة، وأكثر مساواة . وان بلدى لسعيد بأن تكون له علاقات عظيمة من الصداقة والتضامن مع بلدكم .

ان سلفكم صاحب السعادة فاستون ثورن ، يستحق أيضا تهانينا وامتنانا للصبر والكفاءة اللتين أثبتتهما عن ادارته لأعمالنا ، طوال الدورة السابقة .

ان قبول جمهورية سيشيل فى عضوية منظماتنا ، انما هو سبب آخر لدواعي ارتياح بلادنا . واننا نقدم لحكومة سيشيل ، وشعبها أخلص تهانينا وتمنياتنا بالنجاح . لقد كنا نود أن نقدم نفس التهاني لجمهورية أنغولا الشعبية ، ولجمهورية فيتنام الاشتراكية اللتين كانتا يجب أن تحتلا المكان الذى تستحقانه هنا فى هذه المنظمة .

يصادف افتتاح دورتنا هذا العام ، حدث محزن للغاية همّز - بعمق - مشاعر شعب موريتانيا وحكومته ، وهو وفاة أحد كبار رجال السياسة ، ومن أكبر مفكرى عصرنا هذا ، هو ماوتسي تونغ رئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لجمهورية الصين الشعبية . وسوف يذكر التاريخ ، اسم هذا القائد العظيم للشعب الصيني ، والصديق الكبير لشعبنا ، كأحد بناءة الصين الحديثة ، وأحد الذين دافعوا - دون كلل - عن جميع القضايا العادلة ، ولا سيما قضايا الشعوب المضطهدة .

فالى الشعب الصيني العظيم ، والى حكومة الصين الشعبية ، التى تعانى اليوم من هذه الخسارة الفادحة ، أخلص تعازينا ، ونؤكد تأييدنا وتماطفنا في هذه الساعات الصعبة . تبدأ الدورة الحادية والثلاثون للجمعية العامة في وقت يدرك فيه المجتمع الدولي ، أكثر من أى وقت مضى ، أمرين جوهريين . فمن ناحية ، وضع حد للأوضاع الشاذة التى تستمر سائداة في الجنوب الافريقي ، وفي الشرق الأوسط . ومن ناحية أخرى ، ضرورة اقرار نظام اقتصادى دولي جديد قائم على العدل والمساواة .

وبالفعل ، فان استمرار بؤر التوتر الخطيرة هذه ، واستمرار العلاقات الاقتصادية غير المتساوية بين البلدان الغنية ، وبين البلدان النامية ، يمكن في أى وقت أن يهدد النظام الدولي الحالي كله ، وأن يهدد السلام والاستقرار في العالم . والآن ، حان الوقت لكي تكون هذه المسائل في مركز مشاغلنا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وسوف اعرض بايجاز وجهة نظر موريتانيا بالنسبة لبؤر التوتر في العالم ، ثم ثانيا للعلاقات

الاقتصادية بين البلاد الغنية وبين البلاد النامية .

حينما نتحدث عن الجنوب الافريقي فلا يمكننا الا ان نعرب عن اقتناعنا بما يحدث في هذه

المنطقة ، في هذا الربع الاخير من القرن العشرين ، ان يهب عليها تيار عارم من التحرر ، فشعوب هذا الجزء من افريقيا عانت من نظام عنصري واستعماري من اخصب الانظمة رجعية ، مع كل ما يرتكبه في كل يوم من اهوال وظلم . فسواء في روديسيا أو ناميبيا أو في داخل جنوب افريقيا نفسها فان الاضطهاد والتخويف يمارسان في كل يوم على شعوب زمبابوي وناميبيا وازانيا . ان حقوقهم في أن تكون لهم حكومة تمثل الاغلبية ، أمر يidas يوميا ، كما أن حقوقهم في الحصول على الاستقلال والوحدة القومية وسلامة اراضيهم مهددة ، وحقوقهم في المساواة تتجاهل باستمرار .

وفي روديسيا اعلنت حفنة من المستوطنين البيض في سنة ١٩٦٥ استقلالها من جانب واحد ، مهددة بذلك ، ليس فقط المملكة المتحدة ، وهي القوة الاستعمارية القديمة ، ولكن ايضا المجتمع الدولي نفسه ومنظمة الامم المتحدة ايضا . ان النظام الذي كان قائما منذ ذلك الوقت في روديسيا ، انما هو نظام غير شرعي ، ونظام عنصري ، ونظام اقلية . فهناك ٢٧٠ ألف أوروبي يعيشون في الوهم وفي مستقبل مبهم ، فرضوا على اكثر من ٥ مليون افريقي ارادتهم في السيادة والتفرقة العنصرية .

وأمام هذا الموقف ثار شعب زمبابوي ، كما يشور أولئك الذين يفضلون الموت في كرامسة أو الحياة في حرية ، ولقد حظي هذا الشعب بدعم افريقيا كلها ، وبمساعدة المجتمع الدولي ، ومن هنا فان شعب زمبابوي يرى كل يوم أن الانتصار الحاسم قريب . ان كفاحه من أجل الحصول على الحرية والديمقراطية الحقيقية ، يدخل اليوم في مرحلة حاسمة ويفرض على نظام ايان سميث أن يجد لنفسه مخرجا .

ان اقليم ناميبيا ، ما زال كذلك تحت الاحتلال من جانب النظام العنصري في بريتوريا ، الذي يمارس هناك سياسته المزدوجة عن طريق الفصل العنصري ، والبانستانات ، وذلك رغم ما ابدته محكمة العدل الدولية ، وما جاء بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن التي وضعت هذا الاقليم ، تحت مسؤولية الامم المتحدة ، وطالبت باستقلاله في ظل الوحدة القومية .

وليس هذا هو التحدي الوحيد لنظام جنوب افريقيا " فسوابو " ، وهي الممثل الوحيد الاصلي لشعب ناميبيا ، الذي اعترفت به منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الامم المتحدة ، الا يعتبر من جانب بريتوريا كمنظمة ارهابية فحسب ، ولكنها استبعدت من جانب فورستر من جميع المناقشات ، التي تتعلق بمستقبل اقليم وشعب ناميبيا .

ان هذه السياسة ، سياسة قصيرة النظر ، ولا يمكن ان تدعم الاحتلال غير المشروع لشعب ناميبيا ، ولن تقلل من ارادة " سوابو " في استمرار كفاحها حتى يتم الحصول على الاستقلال التام . في نهاية القرن العشرين حيث المساواة بين الشعوب وبين الاجناس والبشر تمثل الهدف الأول لجميع اعضاء المجتمع الدولي ، فانه من غير المقبول أن تستمر في رؤية هذا التحدي ، الذي يقدمه لنا يوميا نظام جنوب افريقيا ، والذي يرتكب في كل يوم سياسة عنصرية تدوس كرامة الانسان . ان نظام جنوب افريقيا لكي يصل الي هدف فصل الاجناس ، تمكن من الحصول على ترسانة عسكرية ، من اكثر الترسانات قوة وتقدما ، ويمارس اجراءات للفصل العنصري في جميع مجالات الحياة من نقل وصحة وتعليم ورياضة وغيرها . ان مثل هذه الممارسات تثير استنكارنا جميعا ، ولكن لا يكفي ان نعرب عن استنكارنا امام هذا الموقف المتخلف ، بل يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ اجراءات حاسمة ولموسة ليستبعد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وعزله عن البشرية .

ذلك لأن البيض في جنوب افريقيا لا يمكن ان يحرموا الافريقيين من مستقبلهم ، وان يعملوا على اثاره حرب بين الاجناس ، لها عواقب وخيمة . ان على الاقلية البيضاء ان تكف عن سياسة الفصل العنصري ، والا تمارسها حتى يكون هناك بصيص من الأمل في ايجاد حل . وقد يكون الوقت قد فات بالنسبة لنظام جنوب افريقيا ليقوم بذلك الان .

ان الاحداث التي وقعت في سويتو في شهر حزيران /يونيه الماضي ، وتلك الاحداث التي هزت منذ بضع أيام مدينة جوهانسبرغ ، انما تثبت ان التوتر العنصري قد وصل الي نقطة اللاعودة . ان حركات التحرير في روديسيا وناميبيا وجنوب افريقيا ، التي حصلت على الدعم المادي والمعنوي من منظمة الوحدة الافريقية ، ومن جميع الشعوب المحبة للحرية والعدل ، قررت ان تستمر في كفاحها حتى تصل الى الحرية والاستقلال . ان كفاحها والتضحيات التي تقدمها هزت نظام

الاضطهاد الذي يمارس في الجنوب الافريقي ، وهي بكفاحها هذا تقرب في كل يوم نهاية الظلم في هذا الجزء من افريقيا .

ان الوضع الحالي رغم أبعاده التي تهدد بالانفجار ، ورغم تهديده للسلام في افريقيا ، فانه وضع موات اكثر من أى يوم مضى بالنسبة لهؤلاء المكافحين . ومن الحقيقي كذلك أن تضحيات شعوب الجنوب الافريقي ، ليست غاية في حد ذاتها ، بل انها تعمل لخدمة اهداف محددة هي المساواة بين الاجناس ، مساواة كاملة ، ولتحقيق استقلال ناميبيا في ظل الوحدة القومية ، وسلامة الاراضي ، وان تصل للحكم في روديسيا حكومة للاغلبية ، فاذا ما أمكن تحقيق هذه الاهداف بأسلوب سلمي ، ووفقا لتطلعات الشعوب المعنوية ، فمن المؤكد اننا سنكون أول من يحيي ذلك .

اما اذا ما ظل الوضع على ما هو عليه من اضطهاد للشعوب في الجنوب الافريقي ، فاننا لن نؤيد هذا الاسلوب على الاطلاق .

وبهذه الروح نستقبل المبادرة التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة في هذا الصدد ، ونهنيء انفسنا بأن نرى الولايات المتحدة ، وقد اهتمت بطريقة مباشرة وايجابية بمشكلات افريقيا ، واننا على ثقة من انه اذا ما نجحت في هذا الطريق ، بوضع حد لنظام الاقليات البيضاء في الجنوب الافريقي فان مكانة الولايات المتحدة سوف ترتفع بلا شك في افريقيا .

ان ما يهمهم في رأى بلادى أن الدواعي القومية ليست هي التي يجب أن ندفع القوى الكبرى للاهتمام بمشاغل افريقيا ، وانما ما يجب أن يهتمها حقا هو مشكلات هذه الشعوب . ولهذا ، فاننا نعرب عن أملنا في أن تؤدي المبادرة الأمريكية الى حل سريع ودائم لهذه المشكلات في صالح جميع شعوب افريقيا في الاقليم .

بينما كانت هذه المشكلات في الجنوب الافريقي تشكل بؤر توتر ، كانت هناك بؤر توتر أخرى تهدد السلم والأمن في العالم في أماكن أخرى . ومن بين هذه المشكلات هناك الموقف في الشرق الأوسط ، وهو على قمة هذه المشكلات . فتقدم حوالي ٣٠ عاما على القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط التي كانت الشاغل الرئيسي للمجتمع الدولي . وقد أدت هذه القضية الى نشوب أربعة حروب هدت في كل مرة السلم العالمي . ولن أكرر هنا كل عناصر المشكلة التي تعرفونها جميعا في الأمم المتحدة . ومع ذلك ، من المناسب أن نذكر بعنصر جوهري يؤثر على عناصر هذه القضية ، وهو الاعتراف من جانب المجتمع الدولي بالواقع الفلسطيني وحقوق شعب فلسطين القومية . ان الاستقبال الذي حظى به رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الأخ ياسر عرفات ، واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، ليس فقط في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة كمرقب ، ولكن بحق الشعب الفلسطيني في وطن وكيان مستقل ، انما يمثل دليلا ملموسا على أن أى حل لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن يربحل مشكلة شعب فلسطين الشقيق ومأساته .

وبفرض هذا الموقف المساوي على الشعب الفلسطيني الشقيق وطرده من وطنه ونزع ممتلكاته ، فان المعتدين الصهيونيين قد مددوا عدوانهم منذ عام ١٩٦٧ الى البلاد العربية المجاورة لفلسطين . ان هذه الأراضي مازالت محتلة بالقوة ، كما يحاول الاستعمار الصهيوني أن يقيم المنشآت في هذه الأراضي . وقد حان الوقت أمام المجتمع الدولي لكي يضطلع بمسؤولياته كاملة ازاء هذا الموقف الخطير . وطالما أن شعب فلسطين لم يحصل هو والشعوب الأخرى على حقوقهم المشروعة ، فان الشرق الأوسط لن يعرف سلاما أو استقرارا . ان شروط تحقيق سلام عادل ودائم في هذا الاقليم ، يتطلب ، أولا ، استرداد الشعب الفلسطيني لكل حقوقه القومية ، وهي الحقوق التي اعترف بها المجتمع الدولي . ثانيا ، انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة .

لن انتهى من حديثي في هذه المسألة دون أن أعبر عن الأمل العميق الذي يغمرني بسبب

الحرب التي تدور في لبنان منذ أكثر من عام . واننا نأسف بالفعل لما يدور في هذا البلد الشقيق الذي ترتبط به بعلاقات كثيرة ونعرب عن آمالنا في أن يخرج لبنان من هذه التجربة الأليمة وقـد ازداد قوة لكي يستمر في لعب دوره في العالم العربي سواء على الصعيد الثقافي أو السياسي أو الاقتصادي .

توجد أيضا مشكلات هامة كثيرة تتطلب اهتمامنا ، وقد كان لبلادي مواقف محددة فيها . ومن بين هذه المسائل على جدول أعمالنا ، مسألة مايتوت ، وجيبوتي ، وقبرص ، التي يجب أن تحل كلها على أساس الوحدة القومية ، وسلامة أراضي جزر القمر، ووفقا لتطلعات شعب جيبوتي ، ولصالح جميع السكان القبرصيين بحماية استقلال قبرص وعدم انحيازها . كذلك ، هناك نقاط أخرى على جدول أعمالنا تتطلب اهتماما خاصا ولكننا لا يمكننا أن نتحدث عنها في هذا الوقت الضيق . ومع ذلك ، أود أن أتحدث عن أحد مصادر الاهتمام الرئيسية ، وهو ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية وقانون البحار .

ان تتابع الاجتماعات الدولية منذ انعقاد الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، والتي كرست لها مشكلات التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، انما تبرز ضرورة اعادة تنظيم النظام الاقتصادي الدولي الذي أثار حتى الآن علاقات غير عادلة قائمة على عدم المساواة والاستغلال . وسواء كانت تلك الاجتماعات في باريس أو في نيروبي حيث كرست الدورة الرابعة لمؤتمر التجارة والتنمية اهتمامها بالمشكلات التي عرضت عليها ، أو أخيرا في نيويورك حيث انتهت الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ، فان ذلك يرمي كله الى انشاء نظام اقتصادي دولي جديد .

من بين المظاهر التي لها مغزى كبير من روح التعاون ، والتي يجب أن يكون لها الأولوية على مفهوم وتنفيذ مشروعات تاريخية من هذا النوع ، كان مما لاشك فيه ، ما اتفق عليه من حوار بين الشمال والجنوب الذي بدأ منذ ثلاثة شهور فقط بعد انتهاء الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة بناء على مبادرة موفقة من قبل فخامة رئيس جمهورية فرنسا ، السيد جيسكار ديستان ، الذي أحياها هنا . ان الأهمية الحيوية لمشاكل المواد الأولية والطاقة بالنسبة لبلادي تكفي لتبرير الاهتمام الشديد الذي لم نكف عن التعبير عنه خلال هذه المؤتمرات ومراحل تطورها . وقد كان من السابق لأوانه أن نصدر حكما أيا كان حول التقدم الذي تم احرازه حتى اليوم . لا بد أن نأمل انه سوف تتم

على الأقل مناقشة المشاكل الجوهرية ، وأن يكون في الامكان قبل نهاية العام الحالي ، أو خلال عام ١٩٧٧ ، على أكثر تقدير ، أن تقدم لها الحلول المحددة . وأيا كان من أمر مازلنا مقتنعون تماما بأنه علاوة على الاطار التنظيمي الذي وافقنا عليه ، أو الطابع المعقد للمشاكل محل الدراسة ، فان الارادة الصادقة من قبل كافة الدول من أجل انجاح الحوار واحراز تقدم فيه بين الشمال والجنوب ، هي التي سوف تحدد نجاح أو فشل مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي . وقد كانت هذه الارادة محل اختبار في اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في نيروبي في شهر آيار/مايو الماضي . وقد أعد له اعدادا دقيقة من قبل الدول النامية التي كرست له تقريبا المؤتمر الوزاري الذي عقد في مانيلا من ٢٦ كانون الثاني/يناير الى ٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، وان الدورة الرابعة للأونكتاد في رأى هذه الدول كان يجب أن تشكل المرحلة الحاسمة في تاريخ النظام الاقتصادي الدولي الجديد . كما انها كانت يجب أن تشكل فرصة بالنسبة للدول المتقدمة والنامية لكي يقوموا بتنفيذ التعهدات التي قطعوها على أنفسهم خلال الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة ، تلك التعهدات التي تغطي مجالات تتسم بالحيوية ، كمجالات المنتجات الأساسية ، ونقل التكنولوجيا ، والنظام النقدي الدولي ، والتعاون الاقتصادي بين الدول النامية * .

* تولى السيد كاموغي (تشاد) نائب الرئيس .

ان كافة هذه المشاكل التي توليها بلادى اهمية خاصة ، والتي تلخص الصعوبات التي يواجهها العالم الثالث في مجموعة ، للخروج من تخلفه ، قد تم مناقشتها باستفاضة في مانبلا ، حيث قامت مجموعة ال ٧٧ مرة اخرى بالتاكيد بحزم على ضرورة زيادة التعاون بين الدول المصدرة للمنتجات الاساسية في مجموعها ، ونادت في هذا الشأن بتعزيز دور الأونكتاد ، مع تزويده بالوسائل التنظيمية التي تسمح له بأن يساهم بصورة فعالة في تطبيق قرارات الامم المتحدة .

واليوم وبعد مرور اربعة اشهر على انتهاء الدورة الرابعة للأونكتاد ، فمن الملائم ان نتساءل عما اذا كانت اعمال هذا المؤتمر ، قد ادرجت في اطار خطوطها التوجيهية ، واذا كان الحوار الذي بدأ خلال الدورة السابعة الاستثنائية في نيويورك قد استمر في نيروبي ، او بعبارة أخرى ، اذا كانت هذه الاعمال قد ادت ولو بصورة جزئية الى تحقيق تطلعات الامم النامية ، وفي هذه الدراسة فان المسألة الرئيسية الخاصة بالمنتجات الاساسية ، وبصفة خاصة البرنامج المتكامل ، والصندوق المشترك المتعلق بذلك ، تشكل في رأينا اهم صورة لهذا الوضع ، لانها تفرض شروطا على تحسين شروط التبادل للدول النامية ، وزيادة عائداتها من الصادرات ، واذا كانت مفاوضات نيروبي لم تتمكن من التوصل الى نتائج محددة وحاسمة ، فقد كان على الاقل من الممكن التوصل الى اتفاق في الرأي ، حول ضرورة القيام بعمل مشترك في هذا الشأن .

ونحن نعتبر ان الامر يتعلق هنا بكسب لا يستهان به ، ومن المهم بمكان ، أن نحافظ عليه وأن نعززه ، وفي هذا الشأن نأمل بكل صدق ، ان الجدول الزمني الذي وضع للشروط العملية ، لاقامة صندوق مشترك يهدف الى تمويل المخازن الدولية للمنتجات الاساسية ، سوف ينفذ في الوقت الملائم ، كذلك نهنيء انفسنا على ما اعلن من مساهمات قدمت من قبل عدد من الدول خلال المؤتمر ، ونرى في ذلك علامة طيبة من اجل اقامة الصندوق .

ومن بين الموضوعات الاخرى التي تم تناولها ، موضوع التعاون الاقتصادي بين الدول النامية ، وهذا الموضوع يستحق اهتمامنا هنا ، وذلك نظرا للاهمية المرتبطة بالهدف الذي نسود تحقيقه ، وهو ان تكون الدول النامية الادوات الحقيقية لتنميتها الذاتية وكذلك بسبب طابعه الحالي والمؤقت .

ان مؤتمرا حول التعاون الاقتصادي بين الدول النامية ، الذي عقد منذ عشرة ايام فقط في

المكسيك يجب ان يشكل خطوة جديدة ، على الطريق الطويل نحو تأسيس نظام اقتصادى واجتماعى ، يستجيب للاحتياجات الفورية لغالبية السكان في عالمنا .

ان الجوع والمرض والجهل ، التي تسود ، في الدول الفقيرة ، التي تشكل غالبية الانسانية حتى الآن ، لا يمكن القضاء عليها ، الا عن طريق الجهود المشتركة من قبل الدول النامية ، وان المناقشة حول هذا الموضوع ، وهو موضوع التعاون بين الدول النامية ، سواء أكان اكاديميا أم لا يجب ان يتم ، اننا نعتبر انه من الاهمية بمكان ، نحن الدول النامية ، ونحن ندرك خطورة الموقف اننا يجب ان نبذل ما في وسعنا لتغيير هذا الوضع ، عن طريق وسائلنا الخاصة لتحقيق هذا الغرض ولا بد من تزايد التعاون بين بلادنا المختلفة ، وأن يشمل هذا التعاون كافة المجالات التي من شأنها ان تحسن مستوى معيشة سكاننا . وعلى أية حال ، فان موريتانيا تود ان تؤكد هنا تمسكها الشديد بأهداف هذا التعاون ، ولن نألو جهدا لكي نقدم مساهمتنا المتواضعة ، وبهذه الروح ، نود ان نؤيد هنا اقتراح باكستان ، الذى يهدف الى عقد مؤتمر قمة لدول العالم الثالث ، يخصص للتعاون الاقتصادى الدولى ، وللتعاون بين الدول النامية .

ولكن هذه الاهداف التي تحدثت عنها ، والتي سوف يخصص لها هذا المؤتمر ، اذا لم يتم تحقيق هذه الاهداف ، وان لم يتمكن من ضمان التطور المنسق للمجتمع العالمى بأكمله ، وطالما استمر سباق التسلح بالمعدل الذى نعرفه اليوم ، وفي هذا الشأن فان الارقام تتحدث عن نفسها ، فبينما ينفق العالم كل عام حوالي ٣٠٠ مليار من الدولارات في التسلح ، فان التيار الواضح للمعونة العامة ، للتنمية لا يزيد عن المبلغ المتواضع التقريبي وهو ١٥ بليوناً من الدولارات في العام . ولكي نأخذ فكرة عن الطبيعة المتناقضة لهذه الاستثمارات ، نود ان نذكر ان مبلغ الموارد المخصصة خلال الثلاثين سنة الماضية للتسلح يتجاوز ٦ آلاف بليون من الدولارات ، مما يمثل تقريبا الناتج القومي للعالم بأكمله لعام ١٩٧٦ . ان هذه الارقام المختلفة التي تتزايد بصورة خطيرة ، وفي اطار الجهود التي بذلت خلال الاعوام الاخيرة من قبل المجتمع الدولى ، لاقامة توازن عالمى افضل ، يجب ان تدرس بجدية وواقعية .

ان موريتانيا ، وهي دولة شبه صحراوية ، وقد مرت هذه الاعوام الاخيرة كباقي الدول في منطقة الساحل السودانية بفترة من الجفاف الخطير ، لا يمكنها الا أن تحيي هنا باعجاب وامتنان ،

الجهود المشكورة والكريمة ، التي بذلها المجتمع الدولي ، ومن قبل بعض الدول الصديقة ، للقضاء على هذه الكارثة ، وآثارها الخطيرة .

وفي هذا الشأن فاننا نهنيء انفسنا بالنشاط الذي قام به مكتب الامم المتحدة للساحل ، والذي قام بحملة تعبئة للموارد من اجل تمويل وتنفيذ سلسلة من المشروعات القومية والاقليمية ، فسي المنطقة المصابة ، وان اجتماع الموارد المالية الذي عقد في جنيف في اول تموز/يوليه ١٩٧٥ والذي نظم تحت رئاسة السيد براد فورد مورس الامين العام المساعد للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة ، والذي نشيد بدينا ميكيته وحسن بصيرته ، يشكل تعبيراً واضحاً عن روح التضامن الضرورية ، من اجل الحفاظ على التعاون الدولي وتطويره ، اننا ننتهز هذه الفرصة لكي نشكر بصدق كافة الدول والاجهزة التي شاءت ان تساهم بكرم في هذا المجهود الاصلاحى .

ان اقامة نظام اقتصادى دولي ننادى به بكل مشاعرنا ، لا يمكن ان يفصل عن اقامة نظام قانوني للمحيطات ، يترجم التطلعات المشروعة للغالبية العظمى للانسانية ، ان القدرة والكفاءة والتفاني التي وضعتوها لمدة عشر اعوام في خدمة هذه المهمة النبيلة ياسيدى الرئيس ، لتعبر عن اعجابنا وامتناننا لها ، ان بلادى التي تمتلك سواحل بحرية من أهم السواحل في افريقيا ، قد اتيح لها مرارا منذ الدورة الاولى لمؤتمر الامم المتحدة حول قانون البحار الذي عقد في كراكاس أن تعرض وجهة نظرها حول ما يشكل اساس وهدف القانون البحرى الجديد .

واليوم وبعد بضعة ايام من انتهاء الدورة الخامسة للمؤتمر ، نهنيء انفسنا ، ان نلاحظ أن بعض المبادئ التي لم تكف عن الدفاع عن ادراجها في الاتفاقية المقبلة ، قد قبلت من قبل الجميع ويبدو بصفة خاصة ان مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة الذى توليه بلادى اهمية خاصة يدخل في هذا الاطار . ان السيادة الكاملة والتامة التي يجب ان تمارسها الدولة الساحلية حول المساحات البحرية الجديدة ، لا يمكن ان تكون محل قيود ايا كانت ، الا اذا كانت حرية الملاحة الضرورية لتشجيع دور البحر كهمزة وصل بين الشعوب ، واننا نعتبر ان هذه السيادة يجب ان تفسر على أنها تطبيق للمبدأ الثابت ، للسيادة الدائمة للشعوب على مواردها الطبيعية .

وفيما يتعلق بقاع البحار الذى يشكل التراث المشترك للانسانية وفقا للاعلان المبدئي الوارد في القرار ٢٧٤٩ (د - ٢٠) للجمعية العامة فاننا نعتقد انه لكي تترجم في الواقع الطابع المشترك

لهذه المنطقة ، فان استكشاف واستغلال الموارد الموجودة بها ، يجب ان يتم تحت الاشراف المباشر والفعلي لسلطة قاع البحار التي سوف توزع الفوائد التي ستعود من استغلال المنطقة وفقا للمعايير الواردة في الاعلان ، آخذة في الاعتبار بصفة خاصة احتياجات الدول النامية .

ويجب على السلطة بصفة خاصة أن تراعي تقليل الآثار الضارة - التي قد تترتب على استقلال موارد المنطقة - على أسعار المواد الأولية التي تأتي من الدول النامية ، ولا أجهل أن هذه مشكلة معقدة للغاية لم يتم التوصل الى اتفاق بشأنها حتى الان .

هذا هو موقفنا حول بعض المسائل التي قام بدراستها مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار ، بالمبادئ التي أشرت اليها الان ، لا يجب أن يفسر على أنها رفض للتفاوض . اننا نؤمن بفوائد الحوار ما نزال مقتنعين بإمكانية التوصل الى ابرام اتفاقية دولية حول البحر . ومع ذلك لا يجب أن تنسى أن الامر يتعلق بمجال دقيق للغاية حيث لا مكان للمبادرات المنفردة . أو كما قلت ياسيد الرئيس ، اننا نعتبر في مرحلة يمكن أن يتعرض فيها ابرام الاتفاقية لخطر بسبب عمل متسرع . هذه هي بعض المشاكل على المستويين السياسي والاقتصادي التي تبدو لبلادى وكأنها تحدى خطير للمجتمع الدولي ، وبصفة خاصة لمنظمة الامم المتحدة . ان حل هذه المشاكل لصالح الانسانية جمعاء لا يقتضي ارادة سياسية حقيقية من جانب الكتلتين المتقدمتين بصفة خاصة فحسب ، ولكن يقتضي اطارا ملائما تمثل فيه كافة أعضاء المجتمع الدولي . واذا كانت هذه الارادة غير كافية ، أو تخطت مرحلة النوايا - حتى وان أعلن عنها - فان الاطار ، على العكس ، قائم . ان جهاز الحوار والتفاهم بين الشعوب ، الذى تمثله منظمة الامم المتحدة وتقدمه للدول التي تتكون منها ، هو أداة قد أثبتت أنها سليمة في كافة مجالات الأنشطة الانسانية ، ولكن بها بعض أوجه النقص ولها أخطاؤها ، الا أنها ما تزال حتى اليوم العامل الاساسي في الحياة الدولية ، ويقع على عاتق الدول الاعضاء تصحيح هذه الاخطاء والنقائص مع احترام وتطبيق قراراتها بتبني أحكام الميثاق وتطبيقها بما يتفق مع واقع الحياة الحديثة ، واذا كانت الامتيازات المعترف بها لبعض الدول الاعضاء من قبل الميثاق لها ما يبررها في البداية ، نظرا للاطار التاريخي الذى نشأت فيه المنظمة ، فيبدو لنا من الضروري الان أن نعيد دراسة أحكام الميثاق آخذين في الاعتبار العلاقة الحالية بين القوى وبرز العديد من الامم منذ خمسة عشر عاما والتي يعتبر وجودها في هذه المنظمة تغييرا أساسيا للوجه السياسي والاحجام الانسانية للاطار القائم منذ عام ١٩٤٥ .

أيا كانت نقائص ومساوى منظمة الامم المتحدة فما تزال هي أمل كافة الدول ، ومنها بلادى ، لمواجهة التحدى الذى يواجهه اليوم باقامة نظام اقتصادى دولي جديد قائم على العدالة والانصاف . ان مثل هذا العمل ، من قبل منظمة الامم المتحدة ، يقتضي بالضرورة أن يوجد على

رأسها رجل له رؤية واضحة بقدر اتساع مدى هذه المسؤولية ، قادر على أن يجعل منها أداة حقيقية لخدمة هذه الاهداف . ان أميننا العام السيد كورت فالدهايم الذي يتولى هذه المسؤولية الصعبة ، في مرحلة من التغيرات العميقة والتطورات السريعة ، قد أثبت بكفاءته ، وروح اعتداله ، وإتقائه السياسية ، أنه أفضل رجل لهذه المهمة . لذلك أود هنا أن أعبر له عن تهانينا وأن أشيد بـه وبالمهمة التي قام بانجازها حتى الان ، والتي نتمنى أن يستمر في انجازها خلال الاعوام القادمة ولذلك أود أن أؤكد له تأييد وتفهم بلادي الكاملين .

لا يمكنني أن أختم هذا البيان دون أن أتناول مسألة تعني بلادي بصورة مباشرة ، وهي تلك المسألة التي اتفق على تسميتها مسألة الصحراء الغربية . لم يكن في نيتي أن أفعل ذلك لكسي نحفظ لاجتماعاتنا بهدوئها ، ذلك الهدوء الذي تقتضيه المشاكل التي أشرت اليها من قبل ، ولكن بعد أن أشارت بعض الوفود الى هذه المسألة في بياناتها ، أرى من واجبي أن أذكر باختصار تطور هذه المسألة منذ الدورة الثلاثين للجمعية العامة . انكم تذكرون جميعا أنه طبقا للقرارين ٣٧٧ (١٩٧٥) و ٣٨٠ (١٩٧٥) في ٢٢ تشرين أول / أكتوبر ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ أوصى مجلس الامن بأن تقوم الاطراف المعنية بمفاوضات حول هذه المسألة وفقا للمادة ٣٣ من الميثاق ، ودون مساس بأي اجراء قد تتخذه الجمعية العامة ، وبالرغم من أن المرحلة الاولى من هذه المفاوضات لم تصل الى نتيجة نظرا للضغوط الخارجية المعروفة تماما ، فان الدورة الثانية توصلت الى اتفاقية ثلاثية وقعت في مدريد في ١٤ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٥ ، ويتضمن هذا الاتفاق بصفة خاصة في فقرته الثالثة نصا حول رأى سكان الصحراء يقول : " ان رأى سكان الصحراء سوف يتم التعبير عنه عن طريق " الجماعة " (أى المجلس الشعبي) . "

ان المغرب وموريتانيا آخذين في الاعتبار ان مجلس الامن بتوصيته القيام بهذه المفاوضات أضاف اليها عدم المساس بأي اجراء قد تتخذه الجمعية العامة ، فأخضعت هذه الاضافة الاتفاق لتقدير وموافقة الامم المتحدة ، وبالإشارة الى قرار الامم المتحدة ٣٤٥٨ ب (د - ٣٠) نجد أنها قد أخذت علما بهذا الاتفاق ، بينما جعلت في الفقرة الثالثة من المنطوق مسؤولية الاشراف على تطلعات سكان الصحراء الى الاطراف المعنية . اذن فانه تطبيقا للقرار الصادر من مجلس الامن والا اتفاق دولي ، وقرار من قبل الجمعية العامة ، فان موريتانيا والمغرب قد سمحا لسكان الصحراء

بممارسة حقوقهم في تقرير المصير وفقا للعملية التي حددت في اتفاق مدريد ، هذا الاتفاق الذي صدقت عليه الجمعية العامة . ان كل العمل الذي قامت به الدولتان قد أدرج في اطار الشرعية الدولية ، وبالتالي قد اتفقتا على أن حق تقرير المصير قد تمت ممارسته في الصحراء الغربية ووفقا للقرارات التي اتخذها مجلس الامن والجمعية العامة .

وأكثر من ذلك قامت موريتانيا في شهر آب/أغسطس الماضي في المنطقة الشمالية الغربية المعروفة باسم تيريس الغربية بتنظيم انتخابات تمت تحت نظر مراقبين وصحفيين أجانب عديدين أسفرت عن انتخاب سبعة مندوبين في الجمعية الوطنية الموريتانية يشتركون بالفعل في مناقشتها ، وبالمثل فان جميع كوادر هذه المنطقة تضطلع بمسؤوليات قومية تتفق مع تدبيرهم وكفاءتهم كأى مواطن موريتاني تماما .

وهذا يعني بالنسبة لموريتانيا والمغرب انهما لم تعملوا الا بمقتضى حقوق اعترفت بها محكمة العدل الدولية ، ووفقا لقرارات منظماتنا ، فان مبدأ تقرير المصير لا يمكن الحديث عنه هنا بالنسبة لسكان الصحراء الغربية الذين اختاروا بالفعل تقرير مصيرهم .

وانا أخذنا في اعتبارنا وجهة نظر القادة الجزائريين فانه لا يمكن الحديث منذ الان عن هذا الحق ، لان هذا الحق قد اعترفتا به ، واعترفت به الجزائر نفسها . ان اعلان جمهورية صحراوية في الجزائر وهي اقليم مفتعل وغير صحيح لا يمكن أن يسمح للقادة الجزائريين أن يتحدثوا عن حق تقرير المصير الان ، فمن غير المعقول أن نستمر في المطالبة بتطبيق مبدأ تقرير المصير لعدد من سكان الصحراء بعد أن حصلوا بالفعل على هذا الحق وتوصلوا الى نتائج بشأنه .

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، الذى عقد في أديس أبابا ، في شهر شباط / فبراير الماضي ، قد تعرف بسهولة على هذا التناقض . وقد اعتبر أنه طالما نشأت جمهورية صحراوية ، فان المشكلة الوحيدة كانت تكمن في الاعتراف بهذه الجمهورية ، اعترافا يتوقف على السيادة لكل دولة .

ومن الواضح أنه أيا كانت وجهة النظر في هذا الشأن ، فان مبدأ حق تقرير المصير لا يمكن الحديث عنه الآن ، بعد أن اختار شعب الصحراء بالفعل تقرير مصيره .
والواقع ، فان المشكلة التي تعرفها هذه المنطقة في شمال غرب افريقيا ، إنما تمثل مشكلة التوتربين دول هذه المنطقة . وعندما قدم رئيس دولة موريتانيا معلومات واضحة ومحددة عن هذا الشأن في مؤتمر القمة الأخير لمنظمة الوحدة الافريقية ، فقد قررت هذه الدول عقد مؤتمر قمة خاص لبحث هذه المشكلة . ولما كانت موريتانيا مقتنعة تماما بحقوقها وفي اخفاق المحاولات التي تجرى ضد وحدتها ، فان موريتانيا تثق تماما في رأى رؤساء الدول الافريقية ، وتأمل في أن يكون لحكمة افريقيا الكلمة الأخيرة في هذا الصدد .

وهذه الثقة الطبيعية التي تعقد لها بلادى على رؤساء افريقيا ، هي نفس الثقة التي شاركنا بها في مؤتمر القمة الخامس لعدم الانحياز الذى عقد ، في كولومبو ، حيث وافق هذا المؤتمر على البيان التالي :

" ان المؤتمر ، وقد أخذ في اعتباره قرار منظمة الوحدة الافريقية في عقد مؤتمر قمة خاص عن مسألة الصحراء الغربية ، يعرب عن أمله في أن ينتهي هذا الاجتماع بحل عادل ودائم لهذه المسألة " . (A/31/197).

هذا هو موقف افريقيا تجاه هذه المسألة . وهذا أيضا موقف دول عدم الانحياز . أما بالنسبة لموقف دول الجامعة العربية ، فهو معروف ، ولست بحاجة للعودة اليه الآن . وقد تعمدت ألا أشير أى عنصر قد يثير النزاع هنا ، وأنا أتحدث عن هذه المسألة . وكما قلت في بداية كلمتي ، انني أريد أن تستمر هذه المناقشات في جو من الهدوء . ومع ذلك ، فاذا ما كانت هناك حاجة لتقديم تفاصيل أخرى ، فانني على استعداد في مرحلة أخرى من هذه المناقشة أن أقدم للجمعية العامة كل المعلومات الضرورية .

وأود وأنا أختتم هذه الكلمة أن أؤكد الرغبة المخلصة لحكومة وشعب موريتانيا ، تلك الرغبة التي أكدها رئيس الدولة الموريتانية أكثر من مرة ، وهي أن ترى السلام والاستقرار ، والانسجام يسود هذه المنطقة الواقعة في شمال غرب أفريقيا . وان استعداد بلادى في إعادة علاقات صداقة ، وعلاقات أخوية مع الشعب الجزائرى هي رغبتنا الأولى ، والشرط الوحيد الذى نضعه هنا والذى يؤكد التاريخ ، والحضارة ، والجغرافيا ، والمصالح العليا لأفريقيا والعالم العربى ، هو أن يتوقف حكام الشعب الجزائرى الشقيق عن تمويل وتسليح وتدريب المرتزقة ضد شعبنا وضد دولتنا ، وأن يحترموا استقلالنا وسلامة أراضينا ، ووحدة شعبنا . أليس هذا هو أقل شرط يمكن أن يطلبه شعب شقيق من شعب آخر؟ اننا نعبر عن هذه الرغبة ونوجه هذا النداء ليس عن ضعف ، ولكن كدعوة للصداقة والأخوة على أساس الاحترام المتبادل .

السيد رضا الدين (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية) : يسعدني سعادة بالغة ،

باسم حكومة وشعب ماليزيا ، أن أتوجه اليك ، سيادة الرئيس ، بتهنئتي الحارة لانتخابكم رئيسا للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان انتخابكم لهذا المنصب الكبير ، في واقع الأمر ، انما هو تعبير مناسب عن تقدير المجتمع الدولي ، ليس فقط لشعبك وبلادك ، وانما أيضا للصفات الممتازة ، والديبلوماسية الذكية التي أبديتها كممثل دائم لبلادك في الأمم المتحدة . ويشمر وفد بلادى بفخر خاص ، ان يجد ابنا لامعا لآسيا ، وابنا من دولة لها مع ماليزيا ، منذ أمد طويل ، علاقات ود وثيقة ، قد أنتخب لهذا المنصب الهام . ويتوجهيك وحكمتك فانني على ثقة من أن مداولتنا في الشهور القادمة سوف تؤدي الى نتائج ناجحة وبناءة . وأود في هذا الصدد أن أطمئنك الى تعاون وفد بلادى .

واسمحوا لي أيضا أن أثنى على سلفكم ، السيد غاستون ثورن ، رئيس وزراء لكسمبرغ ، للطريقة الفعالة والذكية التي ترأس بها مداولات الدورة الثلاثين . ان توجهه خلال تلك الدورة مكننا من أن نحافظ على جو الود ، وروح حسن النية ، الذين يمتهران بالفني الأهمية لمداولاتنا البعيدة المدى ولنجاحها .

وقبل أن أمضي الى ما هو أبعد من ذلك ، أرى أنه من المناسب ، باسم وفد بلادى ، أن أتوجه بأفضل التمنيات الى الأمين العام السيد كورت فالدهايم . ان الطريقة الفعالة التي قام

بها في أداء المسؤوليات الثقيلة للمنصب الكبير الذى يتولاه في هذه المنظمة ، تستحق تهنئتنا وتقديرنا العميقين . وأود أن أؤكد له تأييدنا المستمر وتعاون وفد بلادى معه فيما يبذل من جهود .

أود أن أعتزم هذه الفرصة لكي أوجه تهنئتي ، وأرحب ترحيبا حارا بجمهورية سيشيل ، التي احتلت مكانها الصحيح كعضو في الأمم المتحدة . ان وجودها ، في الواقع ، يمثل بالنسبة لنا اليوم ، ليس فقط انجازا آخر ، وتحقيقا لعالمية العضوية في هذه المنظمة ، ولكن الأهم من ذلك ، يمثل انتصار شعب ناضل من أجل استقلاله ، وتأكيدا للحقوق السيادية لهذا الشعب في أن يقرر مصيره ومستقبله .

كذلك يحدونا الأمل الجاد في أن جمهورية أنغولا الشعبية ، وجمهورية فيتنام الاشتراكية ، اللتين تملكان كل الصفات القانونية كدولتين مستقلتين ذات سيادة ، ستحتلان سريعا مكانهما كعضوين في الأمم المتحدة . ونحن في جنوب شرقي آسيا ، بصفة خاصة ، نعلق أهمية خاصة ، على جمهورية فيتنام الاشتراكية ، التي كان إعادة توحيدها مؤخرا شاهدا على تصميم شعب مخلص للسمي من أجل الاستقلال والسيادة والحرية .

ان الحاجة الملحة الى الأحوال السلمية في كل جنوب شرقي آسيا ، كانت الامل المرجح—
 لشعوبنا طوال جيل كامل . والواقع ، أن الجهود الايجابية الرامية الى تعزيز الاقليمية في ذلك
 الجزء الذي نعيش فيه من العالم ، بما يتفق مع عقد الانماء في الامم المتحدة ، يقوم على أساس هذا
 الغرض . ان اقليمنا الآن على أعتاب عهد جديد ، حيث أن السلام الدائم ، والآمال الوطنية—
 والتقدم لشعوبنا ، أصبحت قريبة المنال . ونحن يهمننا توفير الرفاهية لشعوبنا وللعالم من أجل
 الاسهام في السلام العالمي والاستقرار . ان ماليزيا ، تتطلع وتأمل بصدق وبشدة في ان تعمل
 بصورة وثيقة ، مع شعوب فيتنام وكمبوتشيا ولاوس ، نحو اقامة منطقة تتسم بالسلم والحياد والرخاء في
 جنوب شرقي آسيا ، بمنأى عن أى تدخل أجنبي .

ان عام ١٩٧٦ ، يسجل بداية الربع الأخير من القرن العشرين . وبما أننا ندخل في هذه
 المرحلة الاخيرة من العقد ، فانه لا بد من أن نأخذ في الاعتبار ، ما تم خلال الماضي ، لكي نفيد
 من تجاربه في المستقبل . اننا نعلم تماما ، المشاكل التي أثارها اهتمام الأمم المتحدة منذ أعوام
 طويلة ، وهي مسائل نزع السلاح ، وتصفية الاستعمار ، والتمييز العنصري ، والشرق الاوسط ، وحقوق
 الانسان ، والتنمية والتجارة ، التي ما تزال مدرجة على جدول أعمالنا . ان دراسة دقيقة لجهودنا
 في الماضي بالنسبة لهذه المسائل ، قد تؤدي بنا الى اكتشاف طرق فعالة لحل هذه المشاكل .
 والواقع ، أن وفد بلادى يأتي كل عام ، الى الجمعية العامة ، بحماس وتفاؤل بأمل ان نتكمن من
 تحقيق ما فشلنا في تحقيقه في الماضي .

ان وفد بلادى يسعده أن يلاحظ أن البلاد الصغيرة ، وبخاصة المنضمة الى مجموعة عدم
 الانحياز ، بدأت تلعب دورا هاما في القضاء على أسباب التوتر والمنازعات في العالم . ومع ذلك ،
 وبرغم أنه قد تم احراز بعض التقدم في هذا الاتجاه ، فان الانفراج بين القوتين الاعظم في رأينا ،
 لم يتم التعبير عنه بصورة مرضية حتى الآن ، وقد اكتسب خصائص محدودة للتوفيق المتبادل بين
 مصالح الدول الكبرى ، وقد حدث ذلك في الوقت ذاته ، على حساب مصالح الدول الأخرى .
 وفي ماليزيا ، فاننا نرى هذه التغيرات التي تتسم بمخاطر كبيرة ، وننظر الى ذلك بقلق ،
 وبخاصة أنه يمكن أن يعرقل الجهود من أجل اقامة منطقة سلام وحرية ، وحياد في جنوب شرقي

آسيا ، كوسيلة للحد من التوتر ، والقضاء على التنافس والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الصغيرة في هذه المنطقة . ومن المؤكد ان هذا يتفق مع مفهوم الامم المتحدة لاقامة مناطق سلام في مختلف أنحاء العالم ، لأنها تشكل اسهاما ايجابيا بالنسبة لتأكيد الأمن والسلم الدوليين .

لقد ذكر السيد رئيس وزراء ماليزيا ، في خطابه أمام مؤتمر القمة في كولومبو للدول غير المنحازة ، أن انشاء مناطق السلام في مناطق استراتيجية ، كالمحيط الهندي ، وجنوب شرقي آسيا ، قد أصبح هاما وملحا للغاية ، في اطار المنافسة المستمرة وتصعيد التسلح بين القوى العظمى . ان ماليزيا ، قد أطلقت مفهوم منطقة السلام والحرية والحياد هذا ، في جنوب شرقي آسيا ، من أجل استبعاد المنافسة والتنافس بين الدول الكبرى ، التي تود أن تفرض مناطق نفوذ ورقابة لها في المنطقة . وقد تم التعبير عن ذلك في اعلان معروف تحت عنوان اعلان كوالا لمبور الذي صدر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ ، من قبل أندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند .

وفي رأيي ، بالنسبة لجنوب شرقي آسيا ، فان لمفهوم مناطق السلام والحرية والحياد هذا ، قيمته في كل مكان ، سواء خلال فترات الحروب المبررة ، أو خلال الانفراج أو خلال فترات السلم ، وبالفعل ، فقد كان في نية الدول الخمس الموقعة على هذا الاعلان ، ان ترى منطقة السلام والحرية والحياد ، تغطي كافة جنوب شرقي آسيا . وفوراقرار السلام في المنطقة ، فاننا نفكر في اقامة مشاورات مع باقي الدول حول تفاصيل هذا الاقتراح .

ان الوضع في جنوب شرقي آسيا منذ ذلك الوقت ، قد تغير على اثر وقف العمليات الحربية ، ومؤخرا ، على اثر توحيد فيتنام الذي كان من نتيجته ، أن تزايدت ، احتمالات الاستقرار والسلام والتعاون الاقليمي ، والتناسق المتزايد في جنوب شرقي آسيا . حقا ، ان ماليزيا ، تعتبر أن هذه التغييرات والتطورات ، قد أدت الى ثقة كبيرة ، وأنشأت الظروف الملائمة ، التي تسمح لكافة دول جنوب شرقي آسيا بأن تدخل في حوار بينها ، حول اقتراح منطقة السلام ، واقامة نظام جديد للعلاقات ، يمكن دول المنطقة ، وكذلك دول المناطق الأخرى ، من أن تعيش في سلام وتعاون بينها ، أيًا كانت أيد يولوجياتها ، أو أنظمتها الاجتماعية ، وأن تواصل تحديد مصيرها ومستقبلها ، وتطوير حريتها بمنأى عن أي تدخل من القوى الخارجية .

وقد اجتمع في بالي في أندونيسيا ، في شباط/فبراير ١٩٧٦ ، رؤساء دول وحكومات أندونيسيا ، وماليزيا والفلبين ، وتايلند وسنغافورة ، ووقعوا على معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، وعلان اتحاد دول شرقي آسيا ، الذي يعيد بصورة رسمية ، تأكيد الاقتراح بإنشاء منطقة سلام وحرية ، وحياد في جنوب شرقي آسيا . ان اعلان اتحاد دول شرقي آسيا ، كان يقتضي بصفة خاصة ، انشاء ظروف ملائمة ، للنهوض بالتعاون السلمي بين دول جنوب شرقي آسيا ، على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المتبادلة .

ان الأهداف التي أدت الى الاقتراح الوارد في اعلان كوالا لمبور واضحة تماما للجميع ، وكان هذا اختيارا ، للتعايش السلمي والتعاون . وقد حظي هذا الاقتراح ، بتأييد في مختلف الهيئات الدولية ، بما في ذلك مؤتمر الكومنولث ، ومؤتمر قمة الدول غير المنحازة ، الذي عقد في الجزائر في عام ١٩٧٣ . وأود في هذا الشأن ، أن أشكر بعمق ، فخامة السيد كريشناراج أريال ، وزير خارجية نيبال ، الذي عبر في بيانه الأخير ، عن تأييد نيبال الكامل لما وصفه بصورة رائعة ، بأنه اقتراح بناء من أجل تعزيز السلم والاستقرار ، والتنمية في جنوب شرقي آسيا . كذلك أشكر السيد تشياوكوان هوا ، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية ، الذي أعلن في بيانه بالامس بوجوب احترام موقف اتحاد جنوب شرقي آسيا ، من أجل اقامة منطقة سلام وحرية وحياد ، بمنأى عن أية تدخلات خارجية .

وأخيرا ، وليس آخرا ، فاننا نشعر بالتفاؤل ، لان القوى الكبرى ، في نهاية الامر ، قد قبلت أن الانفراج والسلام ، لا يمكن ان ينفصلا ، وأن تحقيق هذه المنطقة السلمية والمحايدة في جنوب شرقي آسيا ، يمكنه وحده ، أن يقتضي على الطابع المعقد للمنافسة بين القوى الكبرى في المنطقة . ونحن واثقون من أن هذا ، سوف يكون للمصالح المتبادل لكافة الاطراف المعنية . لقد لاحظ وقد بلادى بارتياح ، أن الامم المتحدة ، ما تزال تشكل المنبر الذي ، يسمح لنا باستعراض الافكار مما للبحث عن حلول شاملة لمشاكل العالمية ، وحتى اذا لم تكن هذه الحلول ، على مستوى ما كان ينتظره الرأي العام في الماضي ، فانها تجعلنا نؤيد استمرار حوار ضروري ،

للتفاهم والتعاون الدوليين . وان لمناقشات المؤتمرات الدولية كما أبرزها الأمين العام وبحق ،
تأثيرا هاما ، بالنسبة لما يبدية الرأي العام من اهتمام بالمشاكل العامة ، وبالنسبة لاعتماد
الرأي العام العالمي لمناخ ملائم لايجاد حلول لها ، وبالنسبة لايجاد خطوط مرشدة للعمل
العالمي والوطني ، الذي سوف يتم في المستقبل .

هذا صحيح بالتأكيد بالنسبة لمناقشاتنا لمشكلات نزع السلاح ، فقد أحرزت تقدماً ما لـه مغزاه خلال الاعوام الماضية . ان تصعيد سباق التسلح في مناطق حيوية عديدة من العالم ما يزال مستمرا . وان انتشار الاسلحة النووية قد جعل المواجهة النووية الخطيرة أكثر واقعا . هذه المواجهة التي قد ترجع الى خطأ أو حدث . ان الاتفاقيات التي تمت بين القوى الاعظم حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية لا تكفي لانها لا تحتوى على اتفاقيات حول التخفيض الهام للنوعيات في أنظمة الاسلحة النووية الاستراتيجية ، كخطوة ايجابية تؤدي الى نزع السلاح النووي . ان احتمالات عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تبدو بعيدة المنال . وان حكومتي تعتقد ان السلام الدائم لا يمكن تحقيقه الا بفضل نزع السلاح الكامل والشامل ، بفضل مراقبة دولية فعالة ، وليس عن طريق توازن تسلح مقبول من الاطراف . اننا نأمل ان هذه الدورة سوف تعطي اهتماما جديا لتوصية الدول غير المنحازة بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة حول نزع السلاح . ونعتقد انه لا بد من أن نبدأ في اتخاذ بعض الخطوات لكي نقارب بين مواقف مختلف الدول ، بما في ذلك الدول التي تمتلك الاسلحة النووية ، لكي تناقش بجدية المشكلة الشاملة لنزع السلاح . كذلك نأمل أن المناقشات البناءة - التي سوف تتم حول الموضوعات الأخرى - سوف تتعلق بالتحريم الشامل لكافة أنواع التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ، وتفادي انتشار جديد للأسلحة النووية .

ان الشرق الاوسط ما يزال منطقة أخرى للنزاع . ونحن نشعر بالقلق ان نرى ان هذه المشكلة لم يتم حلها بعد . ان ماليزيا ترى ان اى حل للمشكلة يجب أن يأخذ في الاعتبار حقوق الدول العربية المعنية لاستعادة اراضيها المفقودة . ونحن نأسف لاحتلال الاراضي عن طريق القوة وتغيير الجوانب الجغرافية والديموغرافية للاراضي المحتلة ، بما في ذلك الخطوات التي تتخذ لتهديد مدينة القدس ونازاريث والخليل . وكعضو في لجنة العشرين ، بالنسبة لممارسة الحقوق الثابتة لشعب فلسطين ، فان ماليزيا تؤيد وجهة النظر التي ترى انه لا يمكن التوصل الى حل في المنطقة اذ لم تؤخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة في العودة الى اراضيها ووطنه ، واستعادة ممتلكاته ، وتحقيق حقه في تقرير المصير ، واستقلاله القومي ، وسيادته . وبالتالي فاننا نؤيد - تماما - مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية - على قدم المساواة -

مع كافة الاطراف الاخرى المعنية في كافة الجهود والمداولات والمؤتمرات التي تعقد حول مشكلة الشرق الاوسط من أجل التوصل الى تسوية كاملة ونهائية لمشكلة الشرق الاوسط .

لقد لعبت الامم المتحدة - خلال العقد الماضي - دورا متزايدا وهاما يسمح بالاسراع في عملية تصفية الاستعمار في أجزاء كثيرة من العالم . وفي افريقيا بصفة خاصة فان قوة الدفع التي خلقت بظهور دول مستقلة جديدة قد ساعدت في الاسراع بهذه العملية . وفي جنوب شرقي آسيا - أود أن أذكر بارتياح كبير ان الاغلبية العظمى من شعوب المنطقة قد أصبحت مستقلة وذات سيادة . ومع ذلك ما تزال هناك منطقة في جنوب شرقي آسيا ، طلب هذا المحفل العظيم في دورته السابقة من الدولة القائمة بالادارة ان تيسر اجراء انتخابات حرة وديمقراطية فيها بواسطة السلطات الحكومية المناسبة طبقا لحق الشعب في تقرير المصير والاستقلال . وأنا أشير هنا الى اقليم بروني . ان ماليزيا تحت السلطات المسؤولة لكي تستجيب بصورة ايجابية وبأسرع وقت ممكن لقرار الجمعية العامة رقم ٣٤٢٤ (د - ٣٠) ، حتى لا ينكر على شعب بروني حقوقه الأصيلة .

وأنتقل الى الوضع في جنوب افريقيا ، فقد ساد التفاؤل بالنسبة لقبول قاعدة الاغلبية الحتمية من قبل نظام الاقلية غير الشرعي في جنوب روديسيا وبذلك تم تفادي نشوب حرب عنصرية . وأمـل أن المفاوضات - التي تهدف الى الاسراع بنقل السلطة الى الاغلبية - سوف تؤدي الى تغيير في الموقف بحيث يمنع اندلاع مأساة متفجرة في هذا الجزء من العالم . وفي هذا الاطار فان مشـل هذه المأساة لا يمكن تفاديها اذا استمر نظام الاقلية غير المشروع في تشدده . ان ماليزيا تضم صوتها الى باقي الدول الاعضاء في المنظمة لتأكيد تأييدها لشعب زمبابوي في نضاله العادل من أجل فرض قاعدة الاغلبية .

وفي ناميبيا ، فان وفد بلادي يؤيد تماما جهود الامم المتحدة التي تهدف الى وضع حد للاحتلال غير المشروع من قبل جنوب افريقيا لهذا الاقليم . ونحن نكرر تأييدنا لشعب ناميبيا في نضاله العادل من أجل حقه في تقرير المصير والاستقلال ، ونأسف للاعمال المخيبة للامال من جانب نظام فورستر التي تهدف الى تأخير اعادة حقوق سكان ناميبيا المشروعة اليهم .

وبالنسبة لجنوب افريقيا ، فان الاحداث الاخيرة قد أكدت بربرية الاجراءات التي فرضها النظام العنصري الابيض . ونحن نأسف للمذابح سويتو وما أدت اليه من قتل جماعي . ان الاحداث

التي حدثت أخيراً تثبت أن سياسة التمييز العنصرى الضارة ، التي يطبقها نظام جنوب افريقيا ، لا يمكن أن تكون الا نتيجة للعنف . وكعضو في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، فان ماليزيا تواصل جهودها - مع باقي الدول الاعضاء - للقضاء تماما على هذه السياسة الكريهة والعنصرية التي يطبقها نظام بريتوريا .

وفي قبرص ، فان الموقف معقد وخطير . وانه يسعدنا ان نلاحظ ان مؤتمر القمة للدول غير المنحازة في كولومبو قد أيد استمرار الحوار والمفاوضات البناءة بين ممثلي الجاليتين القبرصية والتركية في الجزيرة . ونرى انه لكي تنجح المفاوضات يجب ان تتم بروح من حسن النية ، وان تأخذ في الاعتبار مصالح الجميع ، وان تسمح بالتعبير عن حقوق ومصالح كلا الجاليتين على قدم المساواة ، وعلى أساس مبدأ المشاركة المتساوية في كل الهيئات الدولية . ونحن نود ان نهنيء الامين العام على جهوده التي تهدف الى تشجيع المحادثات بين الجاليتين ، ونأمل ان تؤدي هذه الجهود بالمفاوضات البناءة الى احراز النجاح .

اننا ندخل الآن في النصف الثاني من العقد الثاني للتنمية . وان الهوة بين ما حدث خلال الجزء الاول من هذا العقد ، لتذكرنا بالاحتياجات الملحة لتحسين وزيادة الجهود خلال الاعوام المتبقية من هذا العقد ، لتأكيد تحقيق الاهداف التي وضعتها استراتيجية التنمية الدولية . ان تكافل الامم ، والمشاكل الاقتصادية الشاملة ، هي واقع يجب أن يواجهه المجتمع الدولي ، ولا داعي للتأكيد عليه . ان الفروق العديدة والمتباينة بين الدول المتقدمة والدول النامية قد سبق التعرف عليها منذ فترة طويلة . والحاجة الى وجود حلول قد تم التعبير عنها بصورة مستمرة من قبل العالم النامي . ان الدورتين السادسة والسابعة الاستثنائيتين للجمعية العامة ، وصدور اعلان وبرنامج العمل حول اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وميثاق الواجبات والحقوق الاقتصادية للدول ، قد أثبتت الحاجة الى تغيير الهيكل الاقتصادى الدولى الحالى . وفي أغلب الاحيان فان الاعلانات المبدئية ، والقرارات الخاصة باعادة تنظيم وانشاء هيكل نظام اقتصادى عادل يقبله العالم المتقدم ، تتم بتردد ودون أن تبدي أية نية في تحقيق أى نجاح . اننا نشعر بخيبة الامل لان القرارات التي صدرت عن المؤتمرات الدولية كانت ستساعد على تضييق الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، ولكن هذا لن يؤدي بنا الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ان نجاح

تطبيق القرارات التي تم الاتفاق عليها من أجل اقامة النظام الدولي الجديد مسؤولية جماعية يجب ان نؤيدها بايمان وتعاون وتعهد سياسي . وان أى تأخير في القيام بهذا العمل المشترك لا يمكن الا ان يؤدي الى توترات اقتصادية تضر بمصالح الانسانية جمعاء .

وخلال الاشهر القليلة التي مضت ، فان المجتمع الدولي قد أتاحت له فرصة الاجتماع للمناقشة والبحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية الملحة . ان وفد بلادي يرى في المؤتمر الرابع للامم المتحدة للتجارة والتنمية مرحلة هامة في البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية الرئيسية التي يواجهها العالم ، وخاصة الدول النامية . ان نتائج المؤتمر الرابع للأونكتاد لم تكن على مستوى تطلعاتنا وأملنا ، وقد شعرنا بخيبة أمل شديدة لما تم التوصل اليه في نيروبي .

ومع ذلك ، فان المفاوضات المكثفة ، التي أجريت هناك ، قد حركت وعززت الاتجاه للحوار فيما بين الامم . واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لكي أسجل ثقة وفد بلادى وأمله في أن التفاعل الايجابي واستمرار الحوار ، بين البلاد المتقدمة وبين البلاد النامية ، سوف يعزز ويدعم — من جهوداتها المشتركة ، لتحقيق أهداف متفق عليها ، وكذلك ، من أجل الوصول الى اجماع رأى حول القضايا التي مازالت بلا حل ، بما في ذلك ازالة الاجراءات المقيدة للتجارة بالنسبة للصادرات من البلاد النامية ، وتشجيع التدابير من أجل نقل التقنية واصلاح النظام النقدي والمالي الدولي . انني لا أنوى أن أستعرض القرارات المتخذة في الدورة الرابعة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، لكنني أود أن أركز الاهتمام على قضية السلع ، وأن أذكر ، مرة أخرى ، ان ماليزيا لن تتوقف عن الاشتراك والتأييد الفعال لشعار " من أجل علاقات تجارية أفضل واكثر ارضاءً — بين المنتجين وبين المستهلكين " . لقد اعتبرنا ، دائما ، مشكلة السلع مسألة ذات أهمية حاسمة ، وهو المنهج الذى يجب أن يكون متعدد المحاور . وفي هذا الصدد ، فان البرنامج المتكامل للسلع ، بعناصره الأساسية وهي الاحتياطي المثبت للمنتجات الاساسية والصندوق المشترك ، يوفر منهجا شاملا لحل مشاكل السلع ، ويستحق منا اهتماما خاصا وجادا ، خلال الشهور القادمة . ان المفاوضات ، حول البرنامج تزود المجتمع الدولي بفرصة أخرى للتوفيق بين مصالحه ، في مجالات المواد الخام والسلع الأولية . ان الحل المرضي لهذه المشكلات الحرجة هو أمر حيوى بالنسبة لانشاء نظام اقتصادى دولي جديد .

لقد سنحت لنا فرصة لبناء اطار اقتصادى دولي جديد تنعم فيه جميع الامم بعلاقات منسجمة وعادلة . ومع اعادة تأكيد العزم وبالتعاون الحقيقي ، دعونا كبلاد متقدمة وكبلاد نامية نسعى أن نتعامل ، بشجاعة وحسم ، مع هذا التحدى الوقتى الصعب .

السيد محمد بن مبارك آل خليفة (البحرين) : سيدى الرئيس ، يطيب لي أن اتقدم

لكم بتهاني وفد البحرين لانتخابكم رئيسا للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . ان خبرتكم الواسعة وتجاربكم كسياسي ودبلوماسي قد يراهنكم لهذا المنصب الرفيع . وانني على ثقة تامة باننا بخبرتكم الواسعة ، في ادارة مداولتنا ، سنتمكن من الوصول لنتائج قيمة لخير الانسان وتقدمه .

كما أشيد بهذه المناسبة بجهود سلفكم رئيس الدورة الثلاثين ، سعادة السيد غاستون ثورن ، رئيس وزراء لكسمبرغ ، لما أبداه من كفاءة ، وما تمخضت عنه الدورة السابقة من نتائج ايجابية .

وبهذه المناسبة لا يسعني الا أن اذكر بكل ارتياح الجهود والنشاط الملحوظ الذي يبذله السكرتير العام ، الدكتور كورت فالد هايم ، من أجل تدعيم دور الأمم المتحدة في جميع المجالات .

وان التقرير الذي قدمه لهذه الدورة ، يبين لنا مدى أهمية المسؤولية التي يتحملها ، من أجل إيجاد حالة دولية مستقرة ، يسودها الامن والسلام والرخاء .

تمر المنظمة الدولية بعامها الحادي والثلاثين ، وقد تعززت عالميتها بزيادة اعضاءها الى ما يقرب من ثلاثة اضعاف ما كانوا عليه حين انشائها عام ١٩٤٥ . وفي كل عام تعطي المنظمة الدليل تلو الآخر على عالميتها وقدرتها على البقاء ، رغم التحديات والعقبات . ففي السنة الماضية ، انضم الى المنظمة عدد من الدول التي نالت استقلالها بعد نضال طويل ، وفي هذه السنـــــة أرحب بوجود وفد جمهورية سيشيل بيننا في هذه القاعة ، واهنيء باسم البحرين شعب وحكومة سيشيل على الاستقلال والانضمام الى هذه المنظمة . وفي الوقت نفسه أعبر عن أمني الوطـــــيد في أن تنضم كل الدول التي تتوفر فيها الشروط التي يتضمنها الميثاق للمنظمة الدولية .

وانني لعلى ثقة تامة بأنه سيأتي قريباً اليوم الذي نرى فيه جميع شعوب افريقيا وشعوب العالم الأخرى ، التي ما زالت تتعطش الى الحرية والاستقلال ، وقد أخذت مكانها بيننا في هذه المنظمة .

وفي هذا المجال يجب أن أشيد باعمال لجنة ازالة الاستعمار ومنح الاستقلال للشعوب خلال السنوات الماضية في دفع حركة استقلال الشعوب الصغيرة في العالم الى الامام .

ان عالما الذي نعيش فيه اصبح أصغر حجماً بهذا التقدم التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال وغيرها . ولكننا مع الأسف في هذه المنظمة لم نصبح اكثر تقارباً مما كنا عليه أو ما نصبو اليه ، وأن اهم أهداف هذه المنظمة الوصول بشعوب العالم الى المزيد من التفاهم والانسجام .

ويرجع ذلك الى بعض الاوضاع غير الطبيعية في بعض مناطق العالم حيث تسود التفرقة العنصرية والاستغلال والاطماع الاستعمارية والصهيونية ، كما هو الحال في جنوب افريقيا ، وناميبيا ، وفلسطين ، وروديسيا .

لقد حذرت الامم المتحدة منذ سنوات السلطات العنصرية في جنوب افريقيا من نتائج الاستمرار في احتلال اقليم ناميبيا واستمرار السياسة العنصرية في جنوب افريقيا ، غير انها لم تأبه ولم تعبر الاهتمام الى تلك المحاذير ، معتمدة على التأييد المعنوي ، والدعم المادي والعسكري ، الذي تقدمه لها بعض الدول الغربية واسرائيل . لقد انتقدنا في العام الماضي تلك الدول ، التي تقوم بامداد حكومة جنوب افريقيا بالعموم العسكري والمادي ، وحذرنا من أن ذلك الدعم سيدفع بالسلطات العنصرية في جنوب افريقيا الى الاعتداء على جاراتها في افريقيا الجنوبية . وقد حدث ما كنا نتوقعه ، ففي تموز/يوليو الماضي اجتازت قوات جنوب افريقيا حدود جمهورية زامبيا ومرت بعض قراها وقتلت عددا من المدنيين هناك .

واليوم نكرر أن سياسة الدعم العسكري الذي تقدمه بعض الدول ستدفع بالسلطات العسكرية العنصرية في جنوب افريقيا الى القيام باعتداءات متكررة ، ضد شعوب الدول الافريقية الأخرى المجاورة .

ان الاحداث الدامية التي جرت في جنوب افريقيا خلال الفترة الماضية تشير الى أن المواطنين هناك يرفضون رفضا باتا النظام العنصري القائم ، ويتطلعون للعيش في مجتمع يكفل لهم حقوقهم كمواطنين ، ويحفظ لهم كرامتهم الانسانية كغيرهم من الشعوب . نعتقد أنه من واجب اعضاء هذه المنظمة أن يبذلوا اقصى الجهد لازالة استعمار جنوب افريقيا لناميبيا ، واحباط خططها الرامية الى تجزئة تلك البلاد ، وبسط حكمها عليها : عن طريق أقلية لا تمثل شعب الاقليم ، وذلك من أجل استمرار سيطرتها عليه واستغلال ثرواته الطبيعية . ونود أن نعرب بهذه المناسبة عن تقديرنا لجميع الجهود التي يبذلها مجلس ناميبيا ، من أجل تحقيق الاستقلال لشعب تلك البلاد .

وازاء هذا الوضع ، نكرر ما دعونا اليه في الماضي ، وهو : وجوب ايقاع الحظر الشامل على تزويد حكومة جنوب افريقيا بالسلاح والعتاد الحربي ، وتوقف تلك الدول التي تساعدنا عن دعمها عسكريا واقتصاديا ، تمشيا مع القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة في هذا السبيل . ومضاعفة الجهود للضغط بجميع الوسائل على حكومة جنوب افريقيا كي تتخلى عن استعمارها لاقليم ناميبيا او فرض سيطرتها الخفية عليه ، مع اعطاء ذلك الاقليم الاستقلال التام ، تحت اشراف الامم المتحدة ، وأن تتخلى عن سياسة الفصل العنصري البغيض في جنوب افريقيا .

وفي روديسيا الجنوبية ، لا تزال حكومة الاقلية البيضاء تواصل استغلالها لشعب زمبابوي والسيطرة عليه وحرمانه من التمتع بحقوقه الوطنية المشروعة ، رغم التحذيرات والنداءات المتكررة لاعطاء ذلك الشعب فرصة المشاركة في ادارة بلاده ، وفقا لمبدأ حكم الاغلبية . واننا نؤيد الجهود التي تبذل حاليا لاقتناع حكومة روديسيا الجنوبية ، لتغيير سياستها العنصرية واقامة حكم ديموقراطي عادل دون تمييز بالجنس او اللون ، ونأمل ان يتم ذلك بالطرق السلمية ، حقنا للدماة وحفظا للسلم والامن العالميين .

السيد الرئيس ، ان مشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين هي من اهم المشاكل التي تواجه هذه المنظمة واعقدها ، علما بأن المنظمة تتحمل مسؤولية كبرى بالنسبة لها ، لان هذه المشكلة قد برزت منذ تبنت المنظمة قرار تقسيم فلسطين في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٤٧ . ومنذ ذلك الوقت ، لم تعرف منطقة الشرق الاوسط الامن والاستقرار . ومع أن الاستعمار قد انهار في مناطق كثيرة من العالم ، الا أن منطقة الشرق الاوسط قد بقيت بما هو أدهى من ذلك ، الا وهو الاستعمار الاستيطاني العنصرى الذى يعد من افظع انواع الظلم في التاريخ ، ان اغتصبت ارض شعب فلسطين ، وشرد من ارضه بالقوة الغاشمة ، من قبل غزاة اجانب ليقيموا نظاما عنصريا يدعمه الاستعمار .

ولم يكف ذلك ، بل قامت اسرائيل في حزيران / يونيه عام ١٩٦٧ بالسيطرة على الاجزاء الباقية من فلسطين ، واحتلت مناطق اخرى من الاراضي العربية المجاورة . ولم يكن ذلك نتيجة لحرب عفوية ، بل جزءا من المخطط الصهيوني التوسعي في الشرق الاوسط .

وفي السنوات التي تلت اعتداء حزيران / يونيه عام ١٩٦٧ قامت اسرائيل بالاستيلاء على الاراضي العربية في فلسطين المحتلة وطرد سكانها وتغيير معالمها ، كما قامت باجراة عسكرية وسياسية في جميع المناطق المحتلة ، تهدف الى تدعيم بقائها هناك ، وذلك على الرغم من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن لحل الازمة القائمة .

ان السياسة التي تتبعها اسرائيل في منطقة الشرق الاوسط تعتبر اخطر عامل لتهديد السلم والامن في المنطقة . وان خطر الحرب سيبقى قائما طالما ان اسرائيل تواصل سياستها العدوانية . وتتحمل هذه المنظمة مسؤولية هذا الوضع بسبب تبنيها أصلا لقرار تقسيم فلسطين ، كما تتحمل هذه المسؤولية ايضا الدول التي تساند اسرائيل وتقدم لها العون العسكرى والمادى ، وتدعمها في معارضتها لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة .

ان الاحداث الدامية التي وقعت في المناطق المحتلة في فلسطين ، في الضفة الغربية وغزة والجليل ، قد اظهرت للعالم ان الشعب الفلسطيني مصمم على الخلاص من السيطرة الاسرائيلية ، والاضطهاد الصهيوني العنصرى ، وانه لن يقبل بديلا لأرضه . لقد حاولت اسرائيل محو فلسطين والشعب الفلسطيني من الوجود ، ولكنها لن تفلح في ذلك . فالشعب الفلسطيني في الارض المحتلة وخارجها قد صمم على البقاء ، وعقد عزمه على النضال المتواصل من اجل استرداد حقوقه المشروعة في فلسطين ، وهي الحقوق التي اقترتها هذه المنظمة نفسها مرات عديدة منذ انشئت اسرائيل . ومع ذلك استمرت اسرائيل في عدوانها على البلدان العربية المجاورة ، واستمرار سيطرتها على المناطق المحتلة وقيامها بدور بوليسي في المنطقة ، وما الاحداث الدامية التي تقع في لبنان والتي راح ضحيتها حتى الآن العديد من الضحايا الا نتيجة لهذا الوضع المتأزم في الشرق الاوسط . وقد امتد هذا الدور البوليسي لاسرائيل الى مناطق اخرى في افريقيا ، وما الاعتداء الذى وقع مؤخرا على سيادة اوغندا وغزو مطارها ، الا مظهرا من مظاهر الغطرسة والاعتداء على سيادة الآخرين .

لقد ظهر للعيان مؤخرا مدى ترابط النظامين العنصريين : الصهيوني في اسرائيل والفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، نتيجة تدعيم العلاقات العسكرية والاقتصادية بين النظامين . ولم يكن هذا شئنا جديدا بالنسبة لنا ، ان طالما لفتنا النظر اليه وحذرنا منه مرات عديدة في الماضي . فهذا الترابط بين النظامين العنصريين يرجع الى سنين عديدة مضت ، اتخذ فيها اشكالا متنوعة من التعاون العسكرى والاقتصادى والسياسى والدبلوماسى ، كما وضح من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى المعروف علينا في هذه الدورة . وهذا يدل على صحة موقفنا الحازم من تأييد قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ (د - ٣٠) في الدورة الماضية من ان الصهيونية هي شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصرى .

وليس من محض الصدفة ان تتوالى الاحداث الدامية في جنوب افريقيا والتي نهب ضحيتها المئات من الافريقيين الأبرياء ، مع الاحداث المشابهة التي تحدث في الضفة الغربية من فلسطين ، سيما كلما توثقت العلاقة بين البلدين ، كما حدث بعد عودة المستر فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا من زيارته الاخيرة لاسرائيل . وما الاعتداء على زامبيا في شهر تموز/يوليه الماضي والدور الذى تلعبه

قوات جنوب افريقيا في القارة الافريقية ، الا مظهرا من مظاهر الاعتداءات المتكررة التي تشهها اسرائيل على الدول العربية المجاورة والدور الذي تلعبه في منطقة الشرق الاوسط ، فكلاهما جزء واحد من السياسة العنصرية للنظامين .

لا أريد ان اكرر الاشارة الى القرارات العديدة التي اتخذتها الامم المتحدة لحل مشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين ، والتي ضربت بها اسرائيل عرض الحائط . فالمهم الآن ان نجد حلا سليما عادلا مقبولا يعيد الامن والسلام للمنطقة . وفي نظرنا ان حل مشكلة الشرق الاوسط لا يعتمد فقط على اتفاقيات ثنائية بين بعض بلدان المنطقة ، بل ان المشكلة الاساسية هي قضية فلسطين ، وقضية الشعب الفلسطيني ، وكيانه وحقه بأرضه وتراثه . ان احتلال اجزاء من الدول العربية المجاورة ما هو الا نتيجة لسياسة اسرائيل التوسعية في المنطقة ، وأن حل هذه المشكلة يعتمد على انسحاب اسرائيل التام من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، واعادة الشعب الفلسطيني الى دياره ، ومنحه حق تقرير المصير كأى شعب آخر ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية .

نظر مجلس الامن في شهر حزيران / يونيه الماضي بالتقرير الذى اعدته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والتي شكلت بموجب القرار رقم ٣٣٧٦ (د - ٣٠) الذى اتخذته الجمعية العامة في الدورة الماضية . ان التقرير في نظرنا يصلح لان يكون اساسا لايجاد حل سلمي لقضية فلسطين ، فانه وان لم يتضمن جميع المسائل التي نطالب بها ، الا انه يعتبر خطوة ايجابية نحو ايجاد قاعدة سليمة لحل ازمة الشرق الاوسط بكاملها . وهو على ما نرى أقل ما يمكن ان تتوصل اليه الجمعية العامة من اجل ايجاد حل سلمي لقضية فلسطين ، ونعتقد أن البرنامج المقترح في التقرير لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الشرعية في فلسطين يتسم بالواقعية لانه يأخذ بعين الاعتبار الحالة الراهنة في الشرق الاوسط .

ومن المؤسف انه رغم هذه الايجابية التي تضمنها التقرير ، فان مجلس الامن لم يستطع اتخاذ قرار بشأنه بسبب معارضة احد الاعضاء الدائمين في المجلس واستعماله لحق النقض .

ان التقرير يتضمن المقترحات والتوصيات التي تتعلق بجوهر قضية الشرق الاوسط ، لأننا نعتقد ان كل جهد لحل هذه القضية لا يأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة لشعب فلسطين لن يكتب له النجاح . وحيث ان هذا التقرير معروض على الجمعية العامة في هذه الدورة ، لذا ندعو

الى تأييده واقاراره واتخاذ مايلزم من الاجراءات لتنفيذه ، لان على الجمعية العامة مسؤولية تاريخية كبرى في هذه الفترة لاعادة الامن والاطمئنان الى منطقة الشرق الاوسط .

السيد الرئيس ، لقد بات واضحاً ان المنظمة الدولية هي المجال الوحيد للتفاهم والتعاون بين الدول من اجل ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه العالم ، شريطة ان تتوفر للدول الاعضاء النية الصادقة ، والرغبة الاكيدة ، للتعاون والاستعداد للتخلي عن الانانية والتعصب القومي .

لقد ظهرت اهمية هذه المنظمة في خلق جو من التعاون والتفاهم بين الدول في مناسبات عدة ، فوضعت برامج للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنمية والغذاء والسكان وتنظيم استغلال ثروات البحار وغيرها ، وعقدت عدة مؤتمرات تحت اشراف الامم المتحدة لهذه الغاية نكتفي الآن بالاشارة لبعض المؤتمرات التي اشتركنا فيها هذه السنة .

عقد في فانكوفر بكندا في شهر حزيران / يونيه الماضي مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، عملاً بقرار الجمعية العامة الصادر في ٩ كانون الاول / ديسمبر من العام الماضي . و صدر عن المؤتمر " اعلان فانكوفر بشأن المستوطنات البشرية " وتوصيات بشأن التدابير القومية وتوصيات للتعاون الدولي . وتضمن الاعلان والتوصيات الصادرة عن المؤتمر مبادئ وأولويات بشأن انشاء وتوزيع المستوطنات البشرية والمحافظة على البيئة ، وتوفير الحاجات الاساسية للافراد ، في كل بلد دون تمييز وغيرها من المسائل الصحية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، بغية تحسين نوعية الحياة البشرية بوجه عام .

ومن الاولويات التي اقرها المؤتمر والتي نود ان نلفت النظر اليها بوجه خاص اعادة توطيق المشردين بسبب الكوارث الطبيعية ، او التي هي من صنع الانسان ، خاصة ما وقع منها نتيجة اعتداء اجنبي ، وضرورة تعاون الدول لضمان رجوع هؤلاء الاشخاص الى بيوتهم واسترجاعهم لآموالهم وممتلكاتهم دون اعتراض او تدخل .

كما نؤيد التوصية الصادرة عن المؤتمر للجمعية العامة في هذه الدورة لدعوة الامين العام لوضع تقرير عن الاحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الارض المحتلة ، لتقديمه للدورة القادمة للجمعية العامة . ونعتقد أن هذه المبادئ والتوصيات جديدة بالاهتمام والتقدير .

من المؤسف أن الدورة الخامسة لمؤتمر قانون البحار الثالث التابع لهيئة الامم المتحدة قد انتهت هنا في الشهر الماضي دون الوصول الى اتفاقية عامة شاملة لتنظيم قانون البحار ، وتقدير لذلك عقد دورة سادسة للمؤتمر في شهر أيار/مايو من العام القادم . وقد يكون من المفيد ابداء الرأي في الصعوبات التي اعترضت المؤتمر للوصول الى الاتفاقية التي ننشدها جميعا وما حققه من تقدم حتى الآن .

من المعلوم ان البحار تؤلف حوالي ثلثي مساحة المعمورة ، وهي مصدر أساسي للغذاء والطاقة والثروة المعدنية ووسيلة أساسية من وسائل النقل ، والاتصال بين الدول . ولا يمكن لأية دولة أن تستغني عن استعمال البحار ، سواء منها من حظتها الطبيعة بوقوعها على بحار واسعة ، أو كانت أقل حظا بوقوعها على بحار ضيقة أو كانت مغلقة السواحل . فالمصالح بين الدول تختلف بالنسبة لمواقعها الجغرافية ومصالحها الملاحية وطاقاتها الفنية والمالية . وقد تبين من المناقشات في المؤتمر انه لا يمكن الاتفاق على موضوع دون آخر ، وان السبيل الوحيد للوصول الى اتفاقية عامة شاملة ، هو تسوية المسائل المتعددة المعروضة على المؤتمر كصفحة واحدة مقبولة من الدول بوجه عام .

ومن المعلوم أيضا أن المواضيع المعروضة على المؤتمر متعددة ومتشعبة وتحتاج الى الوقت الكافي لدراستها ومناقشتها وتسوية الخلافات بشأنها . ومن ناحية أخرى تقتضي الظروف الوصول الى اتفاقية بشأنها بأسرع وقت ممكن تلافيا لاتخاذ اجراءات فردية ، وما يتسبب عنها من قيام منازعات ومجابهات بين الدول تقوض أركان الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي نهدف اليه جميعا . كما أن التزايد المستمر في عدد سكان العالم الذي يحتل أن يتضاعف بعد ربع قرن من الزمن يحتم علينا الاسراع في استغلال ثروات البحار في جو من الوثام والاتفاق لسد الاحتياجات اللازمة من الغذاء والطاقة وغيرها للأجيال الحاضرة والمقبلة . ولهذا يؤمل أن لا يمضي وقت طويل قبل الوصول الى الاتفاقية المنشودة .

قد يختلف الرأي فيما حققه المؤتمر من تقدم حقيقي حتى الآن . ولكن مما لا شك فيه أن

تقدما لموسا قد حصل خلال الدورات الخمس الماضية . فالمؤتمر بدأ أعماله دون وجود مسودة اتفاقية أو أساس لها ، كما يحصل في كثير من المؤتمرات . واعتمد في بادئ الأمر على مقترحات متعددة ومتناقضة في كثير من الأحيان قدمتها العديد من الدول ، وتمكن في الدورة الثالثة التي عقدت في جنيف في السنة الماضية من وضع نص موحد غير رسمي ليكون أساسا للتفاوض . ثم تمكن المؤتمر في دورته الرابعة التي عقدت في نيويورك في شهر آذار/ مارس الماضي من وضع نص موحد منقح غير رسمي للتفاوض عليه ، كما بدأ مناقشاته في مواضيع أخرى .

ولقد تبلورت الآراء وتحددت نقاط الخلاف خلال المناقشات التي دارت في الدورة الخامسة التي انتهت في الشهر الماضي . ولذا يؤمل أن تبذل الدول المزيد من الجهود لتضييق شقة الخلاف بينها والاتفاق على نظام عام للبحار يعود بالنفع على الجميع . كما نأمل أن لا تتخذ الدول اجراءات فردية قبل التوصل الى الاتفاق النهائي الذي نسعى الي تحقيقه ، فتضيع ما أحرز من تقدم في هذا السبيل حتى الآن ، وتفوت على البشرية هذه الفرصة الثمينة لتنظيم استغلال الثروات البحرية التي هي في أشد الحاجة اليها الآن .

السيد الرئيس ، هذا وتجدر الاشارة الى مؤتمر هام عقد هذه السنة في مدينة كولومبو بسرى لانكا في الفترة من ١٦ - ١٩ آب/ أغسطس الماضي ، وهو مؤتمر القمة الخامس لدول عدم الانحياز ، التي نتشرف بالانتماء اليها .

صدر عن مؤتمر القمة الخامس المذكور اعلان سياسي ، و اعلان اقتصادي ، وبرنامج للعمل ، بشأن التعاون الاقتصادي ، وقرارات سياسية واقتصادية . وقد أوضح الاعلان السياسي للمؤتمر ما ترمز اليه حركة عدم الانحياز من السعي الدائب للبشرية نحو تحقيق السلام والأمن بين الامم ، والتصميم على ايجاد نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي دولي جديد وعادل ، وتمسك البلدان غير المنحازة على الدوام بمبدأ التعاون الدولي كأساس لنظام دولي مأمون ، ومعارضة الفكرة القائلة بأن سياسة المواجهة هي السبيل الصحيح للعلاقات الدولية .

وأشار الاعلان السياسي الى موقف دول عدم الانحياز من كثير من المسائل المعروضة علينا في هذه الدورة كالانفراج الدولي ، وماخذها على عدم تطبيقه ، ومقاومة الاستعمار بجميع أشكاله ، وكذلك العنصرية في جنوب افريقيا ، وروديسيا الجنوبية ، وفلسطين ، وأوضح موقف أعضائه من الوضع

في الشرق الاوسط وفلسطين ، ومشكلة قبرص وغيرها من المناطق ، ونادى بعقد جلسة خاصة للجمعية العامة لمناقشة موضوع نزع السلاح ، وأكد موقف أعضائه من اعلان المحيط الهندي كمنطقة سلام .

السيد الرئيس ، ومن ناحية أخرى ، واجهت الامم المتحدة صعوبات جمة في مجالات أخرى بسبب عدم تعاون بعض أعضائها في تنفيذ قراراتها ، وعدم وجود نظام فعال أو رغبة أكيدة من بعض الدول ذات الشأن في تنفيذ ارادة المنظمة الدولية . لقد أقرت هذه المنظمة قرارات عديدة حول مسائل كثيرة ذات أهمية للأسرة الدولية ، فلو عملت جميع الدول الاعضاء على تنفيذ تلك القرارات ، لما تعرض العالم الى أزمات ولعاش الجميع في تقدم ورخاء . فقد اتخذت هذه المنظمة بأغلبية كبيرة قرارات حول نزع السلاح ، ومنع استعمال الاسلحة النووية ، وحول مشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين ، وكذلك عدة قرارات أخرى في الميدانين السياسي والاجتماعي . اتخذت هذه القرارات بأغلبية كبيرة ، غير أن الاقلية التي بإمكانها أن تلعب دورا فعالا في التوصل الى حل كثير من المسائل المطروحة أمامنا ، لم تبد في كثير من الاحيان الاستعداد لوضع تلك القرارات موضع التنفيذ .

ان منظمة الامم المتحدة هي أعظم جهاز دولي يمكن أن يساهم في استتباب وتدعيم الامن والسلم في العالم . وقد اثبتت هذه المنظمة خلال الاحدى والثلاثين عاما الماضية ، انها قادرة على الصمود أمام المصاعب والتحديات الدولية ، وان بإمكانها ان تواكب التغييرات التي طرأت في العلاقات الدولية . وعلى الرغم من ذلك ، فان قدرة هذه المنظمة على تنفيذ ما تتبناه من قرارات مازالت محدودة . اننا نعتقد بعد مرور واحد وثلاثين عاما على تأسيس هذه المنظمة ، انه لا بد من اعادة النظر في نظامها ، وادخال التعديلات اللازمة عليه ، بما يتلاءم مع التغييرات التي طرأت على العالم ، والتطورات التي حدثت في العلاقات الدولية خلال السنوات الاخيرة .

اننا نرى انه من الواجب تقوية دور الجمعية العامة في المحافظة على السلم والامن العالميين تمشيا مع مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضاء المنظمة الدولية ، سيما وان حفظ السلم والامن العالميين يهم جميع الدول صغيرها وكبيرها . لقد صدرت عن الجمعية العامة قرارات مهمة في مسائل حيوية تهدد السلم والامن الدوليين ، ولم تنفذ لاعتقاد خصوصها بانها غير ملزمة قانونا ، وعند ما أحيلت الى مجلس الامن تعطلت بحق النقص من أحد أعضائه الدائمين .

اننا نعتقد أن حق النقض يجب أن لا يستعمل لشل أو تعطيل الاجراءات الضرورية ، التي تتخذ للمحافظة على السلم والامن العالميين أو تنفيذ العقوبات التي تتخذ ضد المخالفات الجسيمة لمبادئ الامم المتحدة وقراراتها . ان هذا الوضع قد أضعف من هيبة الامم المتحدة وأهميتها قراراتها في نظر المجتمع الدولي . لهذا نحث على تنسيق الجهود وتقديم المقترحات الى اللجنة الخاصة الموسعة التي أعيد تأليفها في الدورة الماضية بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٣٤٩٩ (د - ٣٠) لاعادة النظر بالميثاق ، من أجل تعزيز مقدرة الامم المتحدة على تحقيق أغراضها ، كما ندعو الى تعديل الميثاق بما يتفق ومبدأ المساواة في السيادة .

يبدو لنا أن تعديل الميثاق بعد ذاته قد لا يكفي لادخال جميع الاصلاحات اللازمة في جهاز المنظمة الدولية ، مالم يقترن برغبة أكيدة من الدول جميعا بتنفيذ قرارات الاغلبية بالمنظمة وفقا لميثاقها ومقتضيات الديمقراطية العالمية . ففوة المنظمة تعتمد على ارادة اعضائها ، وبدون التكاتف على تنفيذ تلك الارادة الدولية ، يبقى الكثير من قرارات الامم المتحدة معطلا ، وتتحوّل الحلول المؤقتة التي تتخذها ، سيما في مجال حفظ السلم والامن العالمي ، الى ازمات تستعصي بمرور الزمن وتهدد كيان الامم المتحدة ذاتها والسلم العالمي عامة .

السيد الرئيس ، لقد رحبنا في العام الماضي بمؤتمر هلسنكي من اجل الامن والتعاون الاوربي لاننا كنا نعتقد انه من الضروري ايجاد الاستقرار والامن في اوربا وابعاد شبح حرب كبرى في تلك المنطقة . ان اعتقادنا هذا صادر عن ايماننا بأن اوربا كانت مصدرا لحروب كبرى جـرت معها كثير من الدول التي ليست لها مصالح في تلك الحروب وجلبت اليها الدمار . كنا نعتقد ذلك لان مبدأ الانفراج امر ضروري لاجل الامن والسلم . غير أننا نأسف بأن ذلك كله لم يتحقق لان ذلك الانفراج قد انحصر في العلاقات بين بعض الدول الكبرى وضمن مناطق محدودة من العالم . ان مبدأ الانفراج السياسي ، اذا لم يدعم بانفراج عسكري ، في جميع مناطق العالم ، وخاصة في المناطق التي لا يزال التوتر يسيطر عليها واطوار الحرب تهددها ، تكون نتاجه سلبية . ان الانفراج لن يكتمل قبل أن تقوم الدول المعنية بتطبيق القرارات التي اتخذها مجلس الامن والجمعية العامة من اجل تدعيم السلم والامن في العالم ، وكذلك فيما يتعلق باتخاذ الحلول للمشاكل السياسية والاقتصادية ، وفي مجال نزع السلاح . ان ذلك يعني بصورة واضحة العمل على تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي ، والتمسك بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة . اننا نؤكد من جديد بأننا حريصون على تدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الامم ، وازالة التوتر في جميع مناطق العالم ، وذلك على اساس تحقيق الامن لجميع الشعوب ومشاركة جميع الدول لاجاد الحلول للمشاكل الدولية الراهنة .

ان ازالة التوتر في العالم لا يمكن أن يتم دون ايجاد حل للمنازعات القائمة في مناطق اخرى من العالم . فعندما تزول الاعتداءات على الشعوب وتتحلر بعض الانظمة من سياسة التمييز العنصري ، وتمتنع الدول عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وتتخلى بعض الدول

عن سياستها الاستعمارية ، وعندما تقام علاقات اقتصادية على أساس العدل والمساواة لجميع البلدان ، عندئذ سنكون قد حققنا فعلا الامن والاستقرار الذي ننشده لهذا العالم . وبهذا يكون مبدأ الانفراج في العالم حقيقة واقعة .

السيد الرئيس ، لقد كرست الجمعية العامة دورتين خاصتين خلال العامين الماضيين من أجل بحث المشاكل الاقتصادية الدولية ، واعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي ، ومن اجل تنظيم العلاقات الاقتصادية في العالم واقامتها على اساس متكافئ يحقق للعالم التقدم والازدهار . لقد تبنت الجمعية العامة في تلك الدورتين بيانات وقرارات تهدف الى احداث تغيير اساسي في العلاقات الاقتصادية الحالية . كما تبعت ذلك عدة مؤتمرات لمتابعتها والمبادرة في تطبيقها . وانه ليؤسفنا ان نلاحظ بأن الدول المتقدمة والتي هي الطرف المطلوب منه أن يبدي تفهما اكبر لقضايا العالم الثالث الاقتصادية ، لم تبذل جهدا ملموسا حتى الان في تطبيق المبادئ والاسس الواردة في البيان العالمي وبرنامج العمل .

ان استمرار هذه الازمات والمشاكل الاقتصادية في العالم دون العمل على ايجاد حل لها ، يساعد حتما على استمرار الاخطار التي تهدد مناطق كثيرة في العالم . وانه من الواجب العمل على تغيير العلاقات الاقتصادية غير المتساوية ، القائمة حاليا بين الدول النامية والدول المتقدمة . نحن ندرك تماما بأن التقدم الذي تسعى لتحقيقه الدول النامية هو أولا من مسؤولياتها ، وأن الاعتماد على نفسها هو أمر ضروري للوصول الى تلك الغاية . ولهذا فانها تسعى جاهدة لعرض مشاكلها على شركائها من الدول المتقدمة ، التي تتمتع بامتيازات كبيرة ضمن اطار العلاقات الاقتصادية الدولية الحاضرة . ان ٧٠ في المائة من سكان العالم ، والذي يشكل حاليا دول العالم الثالث تحصل على ٣٠ في المائة فقط من الدخل الكلي للعالم بأكمله . علما بأن هذه الدول هي المصدر لكثير من المواد الاولية التي تعتبر القاعدة الاساسية للصناعة في الدول المتقدمة واساسا لرخائها . ان ازالة تلك الفرق الشاسع بين الدول النامية والدول المتقدمة لا يتأتى الا بضرورة التعاون جميعا ، للعمل على تنفيذ مبادئ النظام الاقتصادي الجديد . وفي الواقع ان روح التفاهم والتعاون التي ظهرت في المناقشات التي سادت الدورة الخاصة السابعة ، مازالت سائدة حتى الان على الرغم من ان المؤتمر الرابع للتجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة الذي عقد في نيروبي ، لم يحقق الامال

الذي تضمنها بيان مانبلا ، غير أن القرارات التي توصل اليها ذلك المؤتمر ، تعتبر عنصرا ضروريا لتحقيق الاهداف السياسية ، ولايجاد العدل والمساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية . وفي اعتقادنا أن باب المناقشات والتفاهم مازال مفتوحا .

ان شعوب العالم الثالث عقدت آمالها على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، والتحرر من السيطرة الاجنبية على مقدراتها . وقد اوضح ذلك البيان الاقتصادي والسياسي الذي صدر عن مؤتمر القمة الخامس لدول عدم الانحياز الذي عقد في كولمبو في شهر آب/اغسطس الماضي ، وبرز من خلال المؤتمرات الدولية الاخرى المتتابعة .

وهكذا امامنا الكثير من المسائل الهامة في هذه الدورة ، التي نتمنى الوصول بها الى نتائج ايجابية مرضية ، يروح من التعاون والتفاهم بين جميع الدول . فهناك الملايين من البشر في العالم يتطلعون الى هذه المنظمة لتقييم شر الحروب والدمار ، ولتوفر لهم وللجيال القادمة حياة أمن وسلم ورخاء .

السيد حسن ابراهيم (الاردن) السيد الرئيس ، انني ان اضم صوتي الى اصوات زملائي المحترمين الذين سبقوني في اسداء التهنئة للسيد اميراسنخ على انتخابه لمنصب الرئاسة الرفيع فانني لا افعل ذلك انسجاما مع تقليد حميد متعارف عليه في الجمعية العمومية ، وانما افعل ذلك اعرابا عن شعور وتقدير عميقين لرجل دولة لامع ، يتسم بأفاق واسعة وهدافة ، وادراك عميق لقضايا العالم المعاصر . يضاف الى ذلك شعور أصيل بالقيم الادبية والمعنوية التي لا ينال من عمقها واصالتها الموضوعية للقضايا العامة . وانني على يقين بان اعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، تحت قيادته الحكيمة ، سوف تسير مستلهمة حكمته كرجل دولة لامع . واود كذلك ان اعرب عن تقديري لسلفكم في الرئاسة ، فخامة السيد فاستون ثورن ، رئيس وزراء لكسمبرغ للطريقة النيرة التي تميزت بها رئاسته للدورة الثلاثين للجمعية العامة .

السيد الرئيس ، ان الاردن ليشعر بالسعادة ان يرحب بأحدث عضو ينضم الى العائلة الدولية — جمهورية سيشيل — مغتنما هذه المناسبة ليعرب عن تمنياته لها بالنجاح والرخاء .

ان نظرة فاحصة لجدول اعمال الدورة الحالية الذى يضم زهاء مائة وخمسة وعشرين بنداً ،
يكشف لنا النقاب عن ضخامة الموضوعات التي ينطوى عليها من حيث آفاقها وتعدد دها وخطورتها .
انها تأكيد صادق للاشواط التي قطعتها الامم المتحدة في جهودها الدائمة التي لا تني على درب
تقدم البشرية وتحررها في مختلف ميادين الحياة .

هنالك علامات بارزة على درب ما حققته من انجازات ، تتمثل اكثر ما تتمثل ، في احداث تغيير جذرى في خارطة العالم السياسية ، وفي اعادة تنظيم العلاقات بين الأمم من عهد طويل مؤلم قائم على التسلط والاستعباد ، الى انبثاق عهد جديد من التحرر والاستقلال والمساواة بين الامم .

هنالك حتى الآن جيوب مستعصية من التحكم والظلم والعدوان ، هي مخلفات رثة من العهد الخوالي . ولكننا واثقون بأن زوال تلك المخلفات ، وفي زمن وشيك ، هي حتمية مفروغ منها ، كما اننا واثقون بأن الامم المتحدة تمشيا مع التزامها الذى لا يلين بميثاقها وارادتها المشتركة في احترامه والتقيده به ، سوف تكون القوة الفاعلة الرئيسية في تحقيق هذا الهدف .

السيد الرئيس لعلها تكون محاولة عقيمة وغير مجدوية في خطاب موجز نسبيا كهذا الخطاب ، ان احاول معالجة اكثر من عدد محدود من القضايا المطروحة . ولذا فسوف اقتصر على القضايا التي تعتبرها حكومتى ذات خطورة والحاح شديد بالنسبة للسلام والأمن الدوليين ، بالاضافة الى اعتبارها قضايا لامندوحة عنها ، لتحقيق مبادئ الامم المتحدة واهدافها ومثلها .

ان تحقيق النظام السياسي الدولي الجديد - على أهميته التاريخية - يسير اليوم جنبا الى جنب مع الجهود المكثفة والمشاركة التي تبذل لتحقيق نظام اقتصادى دولي جديد ينطوى على التكافؤ والعدالة ، بحيث يصبح للمساواة الشكلية تجسيدا حقيقيا ومحسوسا في حياة الشعوب والانسانية جمعاء . ولكن كان التطلع فيما مضى الى تحقيق الاستقلال الوطني والسيادة هدفا نهائيا ليس بعده هدف ، فان العالم يدرك اليوم حتمية الترابط والتعاون المتبادل بين الامم في عالم تنكمش فيه الابعاد والأزمان انكماشاً مستمرا .

لقد حدد السكرتير العام للأمم المتحدة ، الدكتور كورت فالدهايم ، في تقريره القيم عن اعمال المنظمة الدولية ، المعالم الرئيسية والقضايا الاساسية التي يجب أن توليها الامم المتحدة بالغ اهتمامها . ولقد جاء تقريره متوازنا في جوهره ، كما أنه كان نديرا وناقدا للمثالب التي مازالت الامم المتحدة تعاني منها ، مؤكدا على ما يجب عمله لمجابهة حقائق وتحديات العالم المتغير الجديد .

السيد الرئيس ، ان ما يقلق بال البشرية قلما عارما يفوق ماعداه هو الحفاظ على السلام العالمي ، لأن فقدانه في العصر النووي يعني فناء العالم ومن عليه . ولست في حاجة الى القول

بأن الأردن - شأنه في ذلك شأن سائر الامم - يشعر بارتياح عميق لاستمرار الحفاظ على سياسة الوفاق ويتطلع الى مزيد من توسيع آفاق هذه السياسة وارساء دعائمها . قد يعزو المتشككون استمرارية سياسة الوفاق الى " توازن الرعب " و " توازن الروية " ، ولكن مهما كانت الدوافع ، فلقد نجحت سياسة الوفاق في انقاذ البشرية من اخطار دمارها المحقق .

ولا يسع وفدى الا أن يعرب عن أمله بأن تتحول الدوافع السلبية لسياسة الوفاق الى دوافع ايجابية يكون طابعها التعايش السلمي الايجابي والبناء . ومثل هذا التطور يتطلب " تحولا في الوعي " بحيث تسيطر نوازع الصداقة والألفة في الانسان على غرائز التنافس والعدوان .

ان السلام الدولي يتطلب مضاعفة الجهود التي تبذل حاليا في ميدان نزع التسليح . واننا نسجل بأسف ، ان التقدم في هذا الميدان ما زال بطيئا وغير حاسم . ان من الصعوبة بمكان تقييم العوامل المتعددة سواء من حيث الكمية والنوعية التي حالت دون احراز التقدم الذي تصبو اليه . كما أن الدول الكبرى قد تجاوزت منذ أمد بعيد ، القدرة على تدمير العالم مرات ومرات . ولكننا مع ذلك نؤمن بأن احراز نجاحات جديدة في ميدان نزع السلاح ، ضمن ضوابط متفق عليها ، يمثل رمزا لتحول في الاتجاه الصحيح . انه تحول من الاستسلام لامكانية الحرب كواحدة من الاختيارات المحتملة الى تصميم جازم على استبعاد مثل هذا الاختيار ، تحت أى ظرف من الظروف . وأود أن أعرب عن أمل حكومتي أيضا بأن ادراك استحالة الحرب الكونية لن يستبدل باستسلام ضمنى للحروب الاقليمية ، لأن مثل هذه الحروب ، وان كانت لاتعني دمار العالم ، فانها تؤدى دون شك الى دمار يفوق الوصف ، كما قد تتصاعد في آخر المطاف ودون تدبير مسبق الى حرب كونية لاتبقي ولا تذر .

وماد منا في صدد الحديث عن هذا الموضوع الخطير فاني أود أن أؤكد من جديد تأييد حكومتي للاقتراح الخاص بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي . ولكن يجب التأكيد في الوقت ذاته أن مثل هذا الاقتراح لا يمكن أن يكون مجديا ودائما الا اذا قبلت به جميع دول المنطقة دون استثناء .

لقد أصبح سرا مكشوفاً ان اسرائيل قد اعترفت ضمنا بقدرتها النووية كما أنها سرّبت معلومات عن استعدادها لادخال الطاقة النووية ضمن ترسانتها العسكرية وكأحد الخيارات العسكرية

المفتوحة لديها . انها حالة مثيرة للقلق البالغ ، وتنطوى على ابعاد بشعة بعيدة المدى ، وخاصة في هذه المرحلة الدقيقة التي تولي فيها جميع الدول ، كبيرها وصغيرها ، اهتمامها العاجل من اجل منع انتشار الاسلحة النووية . انها حالة لا يستطيع العالم ، بل لا يجوز له أن يقبل بأيــــة استثناءات . كما أنها مرض خطير وسريع العدوى ويجب أن يحتوى بتصميم وصلابة .

السيد الرئيس ، لقد أصبح من الحقائق المسلم بها أن المجتمع الدولي – شأنه في ذلك شأن أى مجتمع وطني – لا يستطيع الاستمرار الى ما لانهاية في ظروف ينقسم فيها العالم بين جزر صغيرة من الثراء والرفاهية وبين محيطات شاسعة من الفقر البشرى المدقع .

لقد كانت الآمال معقودة في عقدي الخمسينات والستينات على تحول تدريجي أكيد نحو تضيق الفجوة القائمة بين الذين يملكون والذين لا يملكون . ولكن بدلا من ذلك ، نرى اليوم أن الفجوة أخذت في الاتساع بدلا من الانكماش وبسرعة متصاعدة ، وهي وليدة التقدم التكنولوجي المذهل الذى لم يسبق له مثيل . وهناك ادراك متزايد بأن الجهود الوطنية في ميادين التقدم الاقتصادى والاجتماعي سوف تكون قاصرة كل القصور عن معالجة وضع يزداد تعقيدا وخطورة كما مضينا قدما في الربع الاخير لهذا القرن العشرين . وادراكا منها لهذه الحقيقة ، التأمّت الجمعية العامة في دورة خاصة عام ١٩٧٤ ، اصدرت على أثرها نداء "بوجوب انشاء" نظام اقتصادى دولي جديد" .

وفي الدورة العادية التالية اقرت ميثاقا للحقوق والواجبات الاقتصادية التي ترتبت على الدول الاعضاء . ومنذ ذلك الحين ومنابر المناقشات والحوارات تنتشر وتتعدد ، بالنظر الى الابعاد الواسعة والمشاكل المعقدة ، التي تنطوى عليها القضايا المطروحة للبحث .

ولقد شهد هذا العام وحده خمسة مؤتمرات رئيسية ، بالإضافة الى المؤتمرات المتعددة على المستويات الإقليمية ، في محاولة لرأب الصدع المتزايد في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، الذي يعاني منه عالمنا المعاصر والمتشابك المصالح .

لقد عقد مؤتمر قانون البحار ومؤتمر التجارة والتنمية الدولي ومؤتمر البيئة والمؤتمر العالمي للعمالة ، وأخيراً مؤتمر التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية في مدينة المكسيك . ولقد كانت تلك المؤتمرات نقاطاً بارزة في الجهود الحثيثة والمستمرة في ميدان التعاون المشترك . وكان مدعاة للاعتزاز أن نرى في مؤتمر المكسيك الأخير ، تركيزاً على مبدأ الاعتماد الذاتي ، ضمن إطار التعاون المشترك . انه مبدأ يدعو الى الارتياح العميق ، لأن الدول النامية ، وهي تشعر شعوراً عميقاً بكرامتها الذاتية ، لا ترغب أبداً في أن تكون في موقع من يطمع في ثروات من هم أكثر منها ثراءً ، كما انها لا تقبل أن تقف في صف تنتظر فيه دورها ، لتسلم هبات تحت شعار المساواة الاقتصادية . وان الأردن يؤيد اقتراح الرئيس نوبو الفقار علي بوتو ، رئيس وزراء باكستان ، بشأن عقد مؤتمر قمة للدول النامية الذي أقر في المكسيك .

هنالك ظروف تاريخية ، بينها الاستعمار القديم والاستغلال اللذين كانت ضحيتهمما ، وهنالك الفجوة العلمية والاجتماعية ، وهنالك في كثير من الحالات ضآلة في ثرواتها الطبيعية . تلك العوامل مجتمعة تكاتفت لتبقي الدول النامية متخلفة تخلفاً كبيراً عن الدول المتقدمة . واذ كانت الدول النامية تتطلع الى شيء ، فانها تتطلع الى أن تتولى هي بنفسها توجيه عملية نموها الذاتي وبطرائقها الخاصة بها . ولكن من الواضح انها تحتاج الى المساعدة ، اذا أريد للتنمية أن تتصاعد خطاها بشكل مخلص وجدي .

ان ما تحتاج اليه الدول النامية بالحاح ، لا يحتمل التأجيل هو التكنولوجيا ، والتعليم والخبرة ورؤوس أموال أولية ، وهذه المزايا تستأثر في معظمها بلدان محدودة أكثر حظاً من غيرها . على ضوء ما تقدم من خلفيات أشرت اليها ، فاننا نشعر بالأسى ، عندما نقرأ أن ما صرف على التسليح ، الذي لا جدوى منه في العام المنصرم وحده بلغ قرابة ثلثمائة بليون دولار ، بينما لم تتجاوز المساعدات الرسمية التي قدمت للدول النامية مجرد خمسة عشر بليوناً . ان الأرقام التي ذكرتها لدليل واضح ، على اننا ما نزال في المرحلة الأولية في جهودنا لاعادة تكوين " نظام اقتصادي

دولي جديد " ، وان من واجب الأمم المتحدة في هذه الدورة ولعقود قادمة ، أن تركز اهتمامها الكلي لمعالجة المظالم الهائلة ، التي يئن تحت وطأتها العالم .

السيد الرئيس ، ان قارة افريقيا العظيمة عزيزة على قلوبنا ، لا بسبب الروابط الثقافية والتاريخية العديدة ، التي تجمع العالم العربي وشعوب افريقيا منذ فجر التاريخ فحسب ، ولكن لأن شعوب افريقيا ، كشعبونا ، كانت من أكثر الشعوب تعرضا للتشهير والاستغلال والاستعمار والتمييز في الماضي . ان الفرح يغمرنا ، ونحن نرى افريقيا أصبحت مرة أخرى سيدة مصيرها ، وقوة فعالة في العائلة الدولية . مازالت هنالك رواسب من المقاومة للعالم الجديد ، عالم قائم على الحرية والكرامة والسلوك الأخلاقي العام . وان جنوب افريقيا ثقف مدانة أمام العالم بصفتها حاملة لواء المقاومة للنظام العالمي الجديد الذي يشق طريقه نحو الحياة . أولا ، هنالك الوضع في ناميبيا ، حيث تواصل جنوب افريقيا تحديها لقرارات الأمم المتحدة ، بشأن منح المنطقة وسكانها حقوقهم التي لا تنازع في الحرية والاستقلال . هذا في الوقت الذي تستمر فيه جنوب افريقيا في المراوغة ، حول استعدادها للقبول بقرارات الأمم المتحدة ، في محاولة لدرء الضغط الجارف ، الذي تفرضه المجموعة الدولية لا رغما عنها على التقيد تقيدا كاملا بقراراتها .

أما القضية الثانية التي طال مداها ، فهي الحالة البغيضة القائمة في جنوب روديسيا ، والتي يبدو وانها وصلت الآن نقطة تحول باتجاه الحل السلمي ، نتيجة كفاح شعبها الشجاع ، والجهود المركزة التي بذلتها الأمم المتحدة ، وأخيرا الضغط الجدي الذي مارسته الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل الوصول الى الحل المنشود الذي طال انتظاره . اننا نتطلع الى اغلاق الفجوات ، التي يراها الزعماء الافريقيون المعنيون مباشرة بها ، غير مقبولة ، كما نتطلع الى الترحيب بدولة زمبابوي في قاعة الجمعية العامة في المستقبل القريب .

ان سياسة التمييز العنصري في جنوب افريقيا نفسها ، مازالت تشكل اهانة لضمير العالم المتمددين . ان طبيعتها الاستثنائية والمميزة - كصنوها في التمييز والاستتثار اللذين يمثلهما النظام الاسرائيلي في الشرق الأوسط - هما خرق فاضح لكل القيم التي تؤمن بها الأمم المتحدة .

السيد الرئيس ، وفي مسنهل حديثي حول الشرق الأوسط ، لا يسعني الا أن أعرب عن الأسى العميق ، للأحداث المأساوية التي يمر بها لبنان الشقيق وسكانه ، ذلك البلد الذي كان وسيظل وطن الأخوة والتسامح والمحبة والسلام .

واننا نلرجو أن تكلل الجهود المبذولة من جميع الأطراف المعنية بالنجاح ، من أجل إعادة الأمن والاستقرار الى ربوعه ، وتحقيق السلام والرخاء فيه ، وذلك في اطار وحدته الوطنية ، والحفاظ على سلامة أراضيه ووحدته الاقليمية وسيادته ، ليتمكن من مواصلة دوره الحضارى في النهضة العربية الحديثة .

السيد الرئيس ، عندما نتطرق الى بحث الحالة المستعصية في الشرق الأوسط ، وهي بلا نزاع أقدم بند في جدول أعمالنا ، نجد انها ما زالت عصبية على كافة الحلول المعقولة ، أو حتى على أى تحرك ايجابي في هذا السبيل . وعلى العكس من ذلك ، فان جميع الخطوات تسير في اتجاه التراجع والتردى ، كما سآبين فيما بعد .

ان أدق تصوير للموضع القائم اليوم في الشرق الأوسط ، هو الاعلان الذى أصدره مؤتمر دول عدم الانحياز الذى عقد في كولومبو في صيف هذا العام . لذا فانني استمبح السيد الرئيس عذرا ان أتلو عليكم الفقرة الأولى من ذلك الاعلان . يقول الاعلان :

” ان الحالة في الشرق الأوسط ما زالت تمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن

الدوليين . فبعد مضي تسع سنوات على عدوان ١٩٦٧ ، تواصل اسرائيل احتلالها للأراضي العربية ، وخرق الحقوق الوطنية التي لا تنازع للشعب الفلسطيني . ويستمر المعتدون الاسرائيليون في سياستهم التوسعية ، والضم والطرد الجماعي واضطهاد السكان العرب . وكذلك خرق ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، وخرق المبادئ الانسانية والقانون الدولي ، وعلى الأخص ميثاق جنيف الرابع . بالاضافة الى ذلك ، تواصل اسرائيل اقامة المستعمرات في الأراضي العربية المحتلة وتتخذ الاجراءات التي تستهدف تغيير المعالم السياسية والسكانية والحضارية والموضع الديني لمدينة القدس وغيرها من الأراضي العربية المحتلة ” .

كما لا يسعني الا أن أشير شاجبا الى التدنيس المشين الذي وقع في الايام الاخيرة ضد حرمة الحرم الابراهيمي الشريف ، والعدوان على المقدسات الاسلامية فيه من قبل المستوطنين الاسرائيليين تحت سمع وحماية السلطات الاسرائيلية المحتلة .

السيد الرئيس ، أود أن أضيف الى ما تقدم أن السلطات الاسرائيلية منغمسة في تلك الاجراءات من المصادرة والاستيلاء والسلب بحماس واندفاع يفوقان ابتلاعها للاراضي التي احتلتها عام ١٩٤٨ ، سواء ما كان منها داخل ما خصصته لها الامم المتحدة أو خارجها . ان عملية الاستيلاء والمصادرة بالنسبة لها هي سباق مع الزمن ، خشية أن يحين الزمن الذي يستجمع فيه العالم ارادته وشجاعته ليقدمها للحساب ، وعند ما تحين تلك الساعة سيكون جوابها : ولكن كيف يمكننا تفجير الواقع الجديد ؟

السيد الرئيس ، لقد ابتلع الاسرائيليون عمليا قلب الضفة الغربية المحتلة . ان مدينة القدس التي يدعون أنها ملكهم وحدهم قد امتدت نتيجة اجراءاتهم التوسعية بحيث أضحت تضم الان مشارف بيت لحم شرقا ومشارف رام الله شمالا ، والنبي صمويل غربا ، والخان الاحمر شرقا ، متجاهلين في ذلك القرارات القاطعة والارادة الثابتة للمجتمع الدولي . وكما تعلم الامم المتحدة علم اليقين ، فقد صادرت اسرائيل القسم الاكبر من اراضي وادي الاردن في الضفة الغربية للنهر من مزارعيها الشرعيين بحجة انها مناطق عسكرية ، بينما هدفها الحقيقي هو استعمارها من قبل المستوطنين الاسرائيليين . هذا وبالنسبة لما تبقى من أعماق الضفة الغربية ، فان أعمال المصادرة تسير على قدم وساق بتأييد رسمي في معظم الاحيان وعلى يد جماعات تأخذ القانون بيدها في أحياء أخرى . لقد صودرت أحياء وأراضي في القدس ونابلس والخليل وأريحا وكفر قدوم وغيرها الكثير من المواقع الاخرى في طول الضفة الغربية وقطاع غزة وعرضها ، علما بأن مساحة هاتين المنطقتين لا تتعدى في مجموعها خمس مساحة فلسطين ابان الانتداب .

ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية تعتبر هذه المناطق المحتلة صيدا مغريا لاشباع أطماعها النهمة التي لا حدود لها ، ودون أي اعتبار اطلاقا لأبسط الحقوق الشرعية لسكانها . ان قصة المأساة خلال عقد من الاحتلال قد تجسدت في أبشع مظاهرها ، بمأساة مدينة القدس التي حلت لا بسكانها فحسب ولكن بمئات الملايين من البشر الذين ينتمون الى كل جنس وعقيدة على امتداد

العالم . وهنا نتساءل : كيف يمكن للاسرائيليين ان ينكروا ان القدس وعبر التاريخ تمثل قبلة تقديس وعبادة وأمل ، ليس لهم وحدهم ولكن لملايين لا حصر لها في العالمين الاسلامي والمسيحي ، بل وللانسانية جمعاء .

لقد كنا وعلى امتداد ألف وأربعمائة سنة الحراس الأوفياء لتراثها العالمي الفريد وعظمتها الابدية الخالدة ، يفمرنا الاعتزاز بتحمل تلك الرسالة . أين وضع القدس اليوم ؟ انها تتعرض للتشويه والتمزيق المنظم بحيث لم يعد من السهل التعرف على جوهرها التاريخي . فالمباني المستحدثة أصبحت تطوقها من كل اتجاه ، خلافا للقواعد والاعراف التي تحكم أوضاع المدن التاريخية العريقة .

كما ان ما جرى في المدينة المقدسة يشكل خرقا لقرارات قاطعة ومحددة أصدرتها الجمعية العمومية ومجلس الامن وأكدت فيها ان جميع الاجراءات التي أقدمت عليها اسرائيل في المدينة المقدسة تعتبر باطلة بطلانا تاما ويتوجب إلغاؤها .

انه لأمر لا يمكن تصوره ان يتعرض وضع القدس ، كمدينة تهم العالم أجمع ، الى المهانة والتشويه فتيجة ادعاءات الاحتلال الاسرائيلي بحق السيادة المنفردة عليها .

السيد الرئيس ، لا أخالني في حاجة الى اعادة تأكيد قلق حكومتي وأسفها العميقين بسبب استمرار ما يبدو وكأنه طريق مسدود أمام حل مشكلة الشرق الاوسط ومصير ما يزيد على ثلاثة ملايين من شعب فلسطين الذين يجدون أنفسهم اليوم مقسمين بين التشرذم والمعاناة من جهة وبين براثن الاحتلال من جهة أخرى . ان مصيرهم سيظل جرحا عميقا في عقول وقلوب البشرية بأسرها . ان قلق حكومتي العميق لا يحتاج الى تفسير اذا أخذنا بعين الاعتبار ان الاردن مرتبط ارتباطا لا انفصام فيه بالمعاناة اليومية والالام التي لا نهاية لها .

ان السلام العالمي مرتبط ارتباطا وثيقا بهذه القضية . كما ان السلام والاستقرار في ربوع الشرق الاوسط كمناطق اقليمية يتوقف على حلها .

السيد الرئيس ، ان وفدي لا يجد فائدة من الانغماس في مهاترات عقيمة لا تستفيد منها الا اسرائيل في سياستها الحالية القائمة على المراوغة والمماطلة ووضع العراقيل . ان ما نتطلع اليه بكل تأكيد هو التحرك — عملا لا قولا — باتجاه حل عادل ومنصف . اننا لا نشاطر الرأي السائد بأن

الحالة في الشرق الاوسط تتسم بالجمود ، وانه تبعا لذلك ، يمكن تأجيل اتخاذ عمل سريع السى وقت أكثر ملاءمة . والحقيقة هي أنه لا يوجد هنالك جمود في المناطق المحتلة يسمح بتأجيل اتخاذ اجراءات حاسمة وسريعة .

ان المقاومة الباسلة التي يبديها أهلنا في المناطق المحتلة والتي استمر في تحملها زمنا طويلا بتضحياته العظيمة ، ماهي الا تعبير وانعكاس لا دراهه بأنه اذا سمح للوضع الحالي بأن يستمر لاية فترة اضافية من الزمن ، فان مصيره كشمب ، سوف يتعرض لخطر مميتة .

السيد الرئيس ، بعد أن عدت بعض نواحي أزمة الشرق الاوسط ومأساة الشعب الفلسطيني فان حكومتى تحت الام المتحدة بكل قوة على وجوب تنفيذ قراراتها ، دون أى تأخير ، المتعلقة بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧ .

كذلك فان حكومتى تحت الام المتحدة على وجوب اتخاذ اجراءات فعالة وسريعة لتنفيذ قراراتها العديدة المتعلقة بتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين ، بما في ذلك حقه الطبيعي في العودة الى وطنه وتقرير مصيره وممارسة سيادته . وحتى تتحقق هذه الاهداف ، يتوجب التحرك حتى تتحول القرارات الى اجراءات فعالة ومحسوسة . ان السبل والوسائل الاجرائية وأنماط التحرك هي مجرد وسائل ولا يجوز أن تقف حائلا دون تحقيق الاهداف .

وفي غضون ذلك ، والى أن تتخذ الام المتحدة الاجراءات الفعالة والسريعة التي أشرت اليها والتي حولها اتخاذها ميثاق الام المتحدة ، فانه يتعين عليها أن تعيد تأكيد طلبها من اسرائيل بأن تتوقف فورا عن انتهاج مسلكها الحالي في تغيير أوضاع المناطق المحتلة باعتبار ذلك عنصرا أساسيا لاى تحرك ايجابي ومثمر في سبيل التوصل الى الحل المنشود .

اننا نأمل ونرجوان تلقي الجمعية العامة ومجلس الامن بثقلهما الكاملين ، بعد أن مضى كل هذا الوقت الطويل ، وراء تنفيذ قراراتهما ، وبذلك يضمنان حدا لواحدة من أفدح المآسي والقضايا المستعصية التي استحوذت على العالم وأرقته ثلاثة عقود متتالية .

السيد فيللي (غانا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، ان المتحدثين المرموقين الذين سبقوني في الحديث من فوق هذه المنصة ، قد هناؤكم بحرارة بمناسبة انتخابكم ، واشادوا بصفاتكم الاصيلة كرجل دولة ودبلوماسي ، وان وفد بلادي يؤمن بكافة تلك الازمات ، ويحس بهذه المشاعر التي كانوا يحسون بها .

والواقع أن وفد غانا ممتن ان يرى شخصية كبيرة مرموقة مثلكم ، ترأس هذه الدورة ، فان الطريقة البارعة التي ترأستم بها أعمال مؤتمر قانون البحار في عملية المفاوضات المتشابكة الصعبة للغاية ، انما هي ضمان لنجاح أعمالنا هنا . كما أننا سعداء أيضا ، لان سرى لانكا وطنكم ، التي استضافت مؤخرا مؤتمر الدول غير المنحازة الخامس ، قد تشرفت بانتخابكم في هذا المنصب الذي تتبوأه ، ومن ثم ، فان ذلك يبرز الدور المتزايد الالهمية للعالم الثالث في الشؤون الدولية .

قبل أن استرسل في الحديث ، أرجو أن تسمح لي بأن اتوقف لحظة ، لكي اشيد بذكرى الرئيس ماوتسي تونغ ، تلك الشخصية البارزة المرموقة في عالمنا المعاصر . والواقع أن الرئيس ماوتسي تونغ كان عملاقا بين البشر ، وقد حرم العالم بموته من قائد ضرب المثل ، وحدد المبادئ التي يجب أن نحذو حذوها ، فيما يتعلق بالتفاني ، والالتزام في خدمة رفاهية الشعوب ، ان أن كل هذه من الصفات الالاساسية للزعامة الحقيقية . فباسم حكومة وشعب غانا ، اسمحو لي ، مرة أخرى ، أن اقدم عزائي الى حكومة وشعب الصين الصديق ، لهذا الحدث الفاجع الذي أصيبت به الصين . انني أود أيضا أن اشيد بالرئيس الموقر السابق ، رئيس وزراء لكسمبرغ ، السيد ثورن ، اسمحو لي أن اسجل شكرنا له لما انجزه من أعمال . فانه في الواقع قد حقق امانينا أثناء الدورة الثلاثين للجمعية العامة .

وفي الالاعوام الالاخيرة ، فان منظممتنا تعرضت لالاحداث الالاليمة ، ولكنها اثبتت مقاومة بارعة ازاء الالالزمات ، فقد استطاعت أن تجتاز تلك الالالزمات ، وأن تبقي على حياتها ، بفضل حكمة ومهارة السيد الالالامين العام ، الدكتور كورت فالدهايم ، واعوانه الالالكفاء ، الذين عملوا - في اشد الالالاضاع قسوة - ليل نهار ، حتى يدعموا الثقة في منظممتنا . وان العالم ممتن لهم كل الالالامتنان ، واعتقد ان هذا لا يكافأ بالذهب أو بالفضة ، ولكن بالجهود المخلصة الدؤوبة من جانبنا لكي ننهض بقضية السلام . ان من دواعي غبطتي وارتياحي الشديدين ، أن أرحب باسم وفد غانا بوفد سيشيل بيننا ،

ونحن نتذكر في غانا أن برمي الاول ملك مملكة أشانتيل السابقة ، التي هي جزء من غانا الان ، قد نفي الى سيشيل عندما قامت بذلك حكومة بريطانيا في سنة ١٩٠٠ ، ولو أن هذا الحادث كان غير سعيد ، لكنه دعم أو اصر العلاقات بين البلدين في تلك الفترة من تاريخ الاستعمار . ونحن سعداء مع شعب سيشيل لنجاحه في إزالة السيطرة الاجنبية .

وبالنسبة لنا في غانا ، فان كل ميلاد لدولة جديدة ، يعتبر في نظرنا فرصة لاستئصال الاستعمار القديم . وما من شك في أن بث دم جديد في منظمنا سوف يجعلها أكثر قوة ، وسيجعل وجودها مشمرا بقدر أكبر ، وسيقربنا من تحقيق هدفنا المنشود ، وهو العالمية . ان وفد بلادي سيكون سعيدا بأن يتعاون مع وفد سيشيل كل التعاون والمساعدة في حدود امكانياتنا .

ان هذه الجمعية كانت تعقد الامل على تهنئة شعب انغولا الباسل ، بمناسبة قبول انغولا عضوا بالامم المتحدة ، ولكن ذلك لم يتحقق للأسف ، ومن المحزن لنا أنه لا اعتبارات لا تؤثر بتاتا على قدرة انغولا على القيام بالتزاماتها كعضو ، فاننا حرمانا من هذه الفرصة ، ونحن مازلنا نعتقد ان العدالة سوف تسود في وقت لم نكن نتوقعه ، ومن ثم فان عضوية انغولا في هذه المنظمة هي فقط مسألة وقت .

ان حكومة الولايات المتحدة قد رأت ان تستخدم حق النقض في رفض طلب جمهورية انغولا الشعبية في الانضمام الى المنظمة ، بحجة ان هناك خبرا من السوفيات والكوبيين في هذه الدولة الفتية المستقلة حديثا ، الذين حضروا بناء على دعوة حكومتها ، ورغم ان ذلك لا يتعارض مع مبدأ السيادة ، وهذه حجة مرفوضة ، ومن وجهة نظرنا فان حق النقض الذي مورس ضد طلب انغولا للعضوية لا يمكن قبوله ، لا لانه ، في الواقع ، يعد سوء استخدام للسلطة لكن لانه قد شجع العصابات المسلحة والحركات التي حاقت بها الهزيمة وهي الجبهة الوطنية لتحرير انغولا يونيتا لكي تقوم بهجوم على تلك الدولة الفتية ، مما يحطم جهود الرؤساء الافريقيين الذين ارادوا أن يكفلوا اوضاعا تحقق السلام والصلح بين شعب انغولا .

ونحن ايضا نحس بخيبة الامل ، لعدم قبول جمهورية فيتنام الاشتراكية في عضوية هذه المنظمة وكان ذلك بالطبع نتيجة لاستخدام حق النقض ، علي نحو لا يبرره شيء .

ويرى وفد بلادي ان حق النقض قد أعطي للاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، نظرا لما يضطلعون به من مسؤوليات خاصة ازاء المجتمع الدولي لدعم السلام العالمي ، ولكن حق النقض قد اسيء استخدامه ، ولم يتحقق الاغراض النبيلة المنشودة منه ، عندما يمارس من اجل اضعاف الولاية الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة ، أو يستعمل أيضا لخدمة أغراض الحرب الباردة المؤسفة .

ان المجتمع الدولي يواجه الان ، مشكلات ضخمة ، من بينها ، في المقام الاول ، الوضع في الجنوب الافريقي ، حيث نجد تصفية الاستعمار قد وصلت الى مرحلة اخيرة حرجة ، ان الاقلية العنصرية في زيمبابوي وازانيا ، هي الجيوب المتبقية لسيطرة المستوطنين في هذه القارة ، وان دوافع النظامين معقدة ومنوعة ، ولكن هناك عاملا مشتركا ، وهو الخوف مما سوف يحقق بهما اذا طبق مبدأ حكم الاغلبية ، وبالطبع فكلما طال القمع كلما ازداد الخوف والهلع ، وكلما اصبح الموقف اكثر خطرا ، واكثر تفجرا ، ولكن الاقلية الحكيمة في الجنوب الافريقي ، لا يجب ان تخشى من ان تقع في قبضة الاغلبية ، ولكن يجب أن تخشى من محاولات لابقاء على وضع اجتماعي مقيت ، ووضع أساس يفيض يهدم ويبيد فرصها في التوفيق في اطار مجتمع متعدد الجنسيات .

من هذه المنصة ، وعبر السنين ، ارتفع صوت غانا عاليا صريحا فيما يتعلق بطبيعة مشكلات الجنوب الافريقي . فقد شجبنا الفصل العنصرى ، ودعنا القيم الانسانية التي تنشى الانسجام والسلم في المجتمع العالمي ، وهي أهداف نتطلع اليها ، وقد قال من سبقوني مرارا ماهي الحقائق وكرروا الحجج في هذه الجمعية ، ومن ثم فلن نثقل عليكم ولن نسترسل في استعراض الماضي . ولكننا نتطلع الى الفرص الباقية من أجل حل سلمي ، والى نتائج عدم اتخاذ الاجراءات الملائمة الآن .

ومن ثم ، فان ما أذكره تطورات ايجابية بالنسبة للأوضاع في الجنوب الافريقي بناء على المبادرات السياسية الدبلوماسية التي اتخذها وزير خارجية الولايات المتحدة ، وكلنا نرحب بهذه المبادرات ، ونرحب أيضا بنصائح الدول الافريقية للجبهة ، والتعاون مع الحكومة البريطانية وتعاطف الآخرين ، واذا قدرنا الوضع على نحو واقعي ، فاننا يجب أن نلح على أهمية النضال الذى تقوم به الحركات المناضلة في سبيل الحرية في زيمبابوى ، وناميبيا ، وآزانيا ، وعلى التغيير الذى ترتب على ذلك حتى لدى العنصريين العنيدين ، ولا يجب أن نتجاهل الشجاعة الباسلة لأطفال وأبناء سويتو الذين ضحوا بأرواحهم الفتية في خدمة الحرية والكرامة الانسانية . لقد ماتوا ليميش آباؤهم واخوانهم كبشر لهم كرامتهم واحترامهم لأنفسهم ولشخصياتهم الانسانية ، في جو من الحرية في موطنهم .

هذا هو محور النضال الافريقي ، ونحن نؤمن بهذا النضال ، ولنا هدف واحد مشترك ، هو اقامة مجتمع متعدد الاجناس على أساس تكافؤ الفرص ، والمساواة للجميع ، ولهذا الغرض فانه يجب أن نحقق بسرعة حكم الأغلبية في زيمبابوى ، ويقترح وفد غانا لتحقيق ذلك مايلي :

أولا ، عقد مؤتمر دستورى تحت رعاية المملكة المتحدة حتى يبت في نقل السلطات الادارية الى الأغلبية في زيمبابوى على أساس "صوت واحد لكل شخص" . ثانيا ، في انتظار تحقيق ذلك ، أى قبل وجود حكومة الأغلبية ، فان حكومة العصاة في روديسيا الجنوبية التي سميت "بالاعلان الفردى للاستقلال" للتخفيف من اسمها الحقيقي ، يجب أن تتخلى عن مكانها حتى يسود النظام والحقوق الشرعية ، وحتى تسمح لسيادة البلاد بأن تمارس على نحو حقيقي كشيء قانوني ، حتى تستطيع المملكة المتحدة أن تمارس سلطانها كسلطة مسؤولة عن ادارة الاقليم . ثالثا ، لا يجب أن ترفع أية عقوبات ريثما تتألف حكومة مؤقتة تعكس آراء شعب زيمبابوى كله . رابعا ، لا يجب أن تخف حدة الضغط على حكومة الاقلية حتى نصل الى حلول

مرضية وفقا للفقرة ثالثا من هذه الاقتراحات . خامسا ، ان توقف النضال المسلح لا يجب أن يتم الا عندما تراعى الشروط من أولا الى رابعا كلية . وسادسا ، انه قبل أن يتحقق ذلك، يجب أن يزيد المجتمع الدولي من تأييده للمنضالين في سبيل الحرية .
اننا نرى أنه يمكن تحقيق الحرية والانسجام المنصرى على نحو سلمي بالموافقة على هذه الاقتراحات .

أما فيما يتعلق بمسألة ناميبيا فاني قد سعدت بالحديث أمام مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي وأنا أعرض آراء حكومتي ، فكما نعرف جميعا ، فان جنوب افريقيا قد أعطيت مهلة حتى آخر آب/اغسطس من هذا العام لتفادر ناميبيا وأن تسلّم الاقليم للأمم المتحدة حتى تستطيع أن تنظم انتخابات في البلاد ، وحتى الآن فالاستجابة الوحيدة التي جاءت من جنوب افريقيا كانت وثيقة فارغة جوفاً سميت باعلان النوايا وهو يتعارض مع مبدأ التمثيل الوطني ، وقد تم ذلك فيما سمي بالمؤتمر الدستوري في تيرن هول ، وأريد هنا أخص النقاط الأساسية التي وردت في بياني الى مجلس الأمن :
ان غانا تؤيد كلية الشروط التي شرحها السيد ينجوما رئيس سوابو في ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ أمام مجلس الأمن ، وأعني بها : '١' ان توافق حكومة جنوب افريقيا على المحادثات مع سوابو فيما يتعلق بأساليب نقل السلطات الادارية لشعب ناميبيا تحت زعامة سوابو دون أن يلحق ذلك أى أضرار على تشكيل وفد جنوب افريقيا في المحادثات . '٢' هذه المحادثات يجب أن تنعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ، وأن تكون خارج ناميبيا أو أى جزء من جنوب افريقيا . '٣' يجب تحرير كافة المسجونين السياسيين قبل اجراء المحادثات '٤' يجب أن تنسحب كافة قوات افريقيا قبل المحادثات حتى يستطيع شعب ناميبيا أن يعبر عن نفسه بحرية .

اذا رفضت حكومة جنوب افريقيا أن تقبل هذه الشروط التي تستهدف تحقيق تسوية سلمية لهذه المشكلة . فان وفد بلادى سوف يعتبر اننا قد وصلنا الى نهاية الطريق ، وأن هذه المنظمة يجب أن تتخذ الاجراءات الملائمة التزاما بتعهداتنا وفقا لميثاق الأمم المتحدة . اننا نقول ذلك لأننا نعتقد أن هذه فرصة أخرى لجنوب افريقيا لكي تظهر حسن نيتها وتثبت احترامها لقرارات المنظمة وهيئاتها ، والا فان عضويتها ستكون عبئا على المنظمة وليس لها أية فائدة فيها . وفي هذا الصدد ،

فان وفد بلادى اقترح على مجلس الأمن مايلى: أولا ، توقف أو تطرد حكومة جنوب افريقيا من الأمم المتحدة وأن تظل موقوفة أو مطرودة حتى تلتزم بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة فيما يتعلق بناميبيا ، وحتى تتخذ كافة الاجراءات اللازمة لتمكين مجلس ناميبيا من الاضطلاع بمسؤولياته . ثانيا ، ان الجمعية العامة تؤكد ، مرة أخرى ، اعترافها بسوابو بصفتها المنظمة الشرعية الوحيدة التي تمثل كل ناميبيا وتعطيها كل تأييد حتى تشرف على الاقليم بمعونة مجلس الامم المتحدة لناميبيا . وثالثا ، ان يقرر المجلس اتخاذ الاجراءات ضد جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من الميثاق .

ان غانا ماتزال ترى أن الحرية في زمبابوى ، والاستقلال في ناميبيا ، يجب ألا يتحققا على حساب استعباد شعب آزانيا . وبالتالي يوجد انطباع خاطئ في أذهان البعض بأن نظام الحكم العنصرى في الجنوب الافريقي بسلوكة الأخير فيما يتعلق زمبابوى يلعب دورا ايجابيا فسي البحث عن حل ايجابي لمشكلة جنوب افريقيا ، وانني أود أن أعلن بطريقة قاطعة هنا بأن نظام الفصل العنصرى هو العائق الأكثر اهمية امام السلام في الجنوب الافريقي .

وان الاضطرابات القائمة في آزانيا ، وفي زمبابوى ، وفي ناميبيا ، يجب أن تقنع الجميع بأن افريقيا تتقدم ، وقد بدأت مسيرة لا يمكن أن توقفها أية قوة في العالم لأنها مسيرة التاريخ البشرى لتحقيق الهدف الاسمى في جنوب افريقيا . واننا ان نقدم هذه المقترحات نود أن تبدأ الامم المتحدة التصرف بصورة فعالة وحاسمة في صالح الحق ، والسؤال الذى يطرح نفسه الآن في جنوب افريقيا يجب أن يكون واضحا للجميع ، انه ليس مسألة تتعلق بالشيوعية أو غيرها من الايدولوجيات كما تدعي نظم الحكم العنصرى والاقلية ، وتحاول اقناع بقية العالم بذلك ، ولكنه طلب لكرامة الانسانية وامكانية تكافؤ الفرص ومن هذه الزاوية فقط يتعين علينا أن ننظر للموقف كله في جنوب افريقيا .

ان موقف حقوق الانسان في العالم قد طرأ عليه تغيرات جذرية نحو التقدم منذ الحرب العالمية الأخيرة ، وبخاصة منذ هبوب رياح التغيرات في القارة الافريقية . ومع ذلك ، فهناك في بعض أجزاء من عالمنا ، ما يزال كثير من الناس محرومين من نعمة الحقوق الأساسية للانسان . فما يزال هناك رجال ونساء وأطفال يموتون بأعداد كبيرة ، بسبب حرمانهم من الضروريات الأساسية التي تسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة ، وهي ضروريات تعتبر في أجزاء أخرى من العالم بديهية . وقد أيدت غانا ، وماتزال تؤيد الجهود التي تبذل من أجل التحرر ، كما تؤيد الكفاح من أجل كرامة الانسان ، تمشياً مع ظروفنا التاريخية . ومما ينطبق أيضاً مع تقاليدنا ، العرض الذي تقدمنا به لاستضافة المؤتمر العالمي الذي سيعقد في عام ١٩٧٨ لمكافحة العنصرية ، والتمييز العنصري ، والذي سوف يعتبر تطورا في عقد مكافحة العنصرية ، والتمييز العنصري . كما وأن هذا العرض ينطوي على مساهمتنا المتواضعة لتحقيق أهداف وأغراض هذا العقد ، ويحددنا الأمل في أن جميع البلاد التي تحترم كرامة الانسان ، وتمتقت العنصرية ، والتمييز العنصري ، سوف تساهم بطريقة فعالة في عقد مؤتمر ناجح في مدينة أكرا .

ان الصراع الأليم الذي نشب في لبنان قد زاد من تعقيد الأوضاع في الشرق الأوسط . وتشعر غانا بحزن أمام المصير المؤلم الذي وقع على هذا البلد الجميل المزدهر ، وان لدينا الأمل الصادق في أن السلام والوئام سوف يعودان الى لبنان في أسرع وقت . ولكن ، وحتى دون أزمة لبنان ، فان الأوضاع ، بصفة عامة ، في الشرق الأوسط ماتزال متفجرة وخطيرة ، كما كانت في الماضي ، ويحددنا الأمل في أن تستخدم هذه المنظمة كل ما في وسعها للتوصل الى حل عادل ودائم في أسرع وقت ممكن .

ان البيان الذي أدلى به السيد كيسنجر ، وأكد فيه أن الوقت قد حان لبذل محاولة لتسوية عامة في الشرق الأوسط ، وكذلك الاقتراح السوفياتي باستئناف مؤتمر جنيف حول الشرق الأوسط ، يجب أن يمهدا الطريق أمام مبادرات جديدة لقرار سلام دائم في الشرق الأوسط . وليس من شك انه يجب على تلك القوتين الأعظم أن تمارسا نفوذهما للتوصل الى مفاوضات بناءة ، ولكن يجب أيضا على جميع الدول المحتلة هنا أن تساهم بدورها نحو البحث عن حل عادل للشعب الفلسطيني الذي عانى منذ زمن بعيد ، وذلك لضمان السلام والأمن لكافة الدول في المنطقة .

وتؤيد غانا قضية السلام في الشرق الأوسط ، وبينما يدور البحث عن حل ، فستبقى قواتنا في خدمة قوات الطوارئ للأمم المتحدة في المنطقة طالما كان وجودها ضروريا .

ان بحر ايجيه يتحول بسرعة الى منطقة مضطربة ، مما يهدد باضافة أبعاد جديدة الى أزمة قبرص - وهي السبب الأصلي في عدم الاستقرار في الجزء الشرقي من البحر المتوسط ، ويرى وفود بلادى ان المشكلة في قبرص يجب أن تحل بسحب كافة القوات الأجنبية الموجودة في الجزيرة ، وعودة جميع اللاجئين الى ديارهم سالمين ، وكذلك احترام استقلال ، والسيادة الإقليمية للجزيرة ، والعمل على بدء مباحثات جادة بين الجاليتين لتحقيق الروابط المتناسقة بين الجاليتين لتحقيق الروابط المتناسقة بين الجاليتين الرئيسيتين في الجزيرة . ويحدونا الأمل أيضا بأن الأطراف المعنية مباشرة بهذا الموضوع ، سوف تسعى جاهدة للقضاء على أسباب التوتر الموجودة في بحر ايجيه .

ان استعراضنا كل عام للأوضاع الدولية ، يدعونا ، مرة أخرى الى تجديد ثقتنا بمبادئ وأهداف ميثاقنا ، وتعهداتنا نحو تحقيق عالم يتحرر من كافة العناصر التي تكافح ضد تحقيق الهدف الأسمى الذي تسعى اليه البشرية ، وهو هدف السلام والأمن . ونظرا لأن موضوع نزع السلاح له آثار تهدد الأمن والسلم الدوليين ، فان غانا ، بصورة تقليدية ، قد جعلت هذه القضية واحدة من أهم المظاهر الهامة لسياستها الخارجية . والواقع انه من المظاهر المؤسفة لتقدير الأولويات ، انه في عالم ما يزال يعاني من الفقر والجهل ، أن نلاحظ أن سباق التسلح ينفق عليه كل سنة ٣٠٠ بليون دولار ، في حين أن حجم المعونة الرسمية ، المقدمة للتنمية لا تزيد على ١٥ بليون دولار سنويا هذه حقائق مؤلمة تفرض على بلاد مثل بلادى ، ماتزال صغيرة وفي دور النمو أن تقاوم الاغراء ، بأن تظل مجرد متفرج عاجز أمام الطلب المتزايد من قبل الآخرين على أسلحة الدمار الجماعي وتخزينها . والحقيقة ، أن أعوام السبعينيات التي تقرر أن تكون عقدا لنزع السلاح قد شهدت التوصل الى عدد من الاتفاقيات الهامة حول نزع السلاح . ان عهد الانفراج قد ساهم أيضا في تخفيف حدة التوتر الناجمة عن الحرب الباردة بين القوى العظمى ، وحد من رغبة هذه القوى في بسط نفوذها على العالم ، الا أن السباق نحو التسلح ما يزال مستمرا ، وان النداء المستمر من قبل البلاد النامية نحو عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح لم يتحقق .

ومن الواضح بصورة مؤلمة أن أية مواجهة تقوم على القوة بين أى دولتين من الدول الكبرى سوف تسفر عنها عواقب وخيمة لا يمكن لهاتين الدولتين أو لنا أن نكون في مأمن منها . ان المفهوم

القائم بأن القوة العسكرية يمكنها أن تردع العدوان ، لم يعد يصدق الآن ، في هذا العالم المتكافل ، ويجب أن يرفض . وهذا المفهوم يسيء الى أية جهود ترمي الى تحقيق نزع السلاح في العالم . ان ما يحتاجه العالم الآن ، أكثر من أى وقت مضى في تاريخه ، هو أن يحصل على زعامة تتسم بالشجاعة ، وتحمل المسؤولية ، وهي وحدها التي تضمن للبشرية أن تعيش في عالم لا يخضع للتهديدات ، سواء أكانت حقيقية أم خيالية ، ومن أية كارثة تلحق به .

وفي ظل هذا الخارف ، لا يجوز تأجيل عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح أكثر من ذلك . ان مثل هذا المؤتمر يجب أن يتيح الفرصة المواتية للمناقشات الصريحة والبنّاءة لكافة مظاهر التسليح ، ونزع السلاح ، بما في ذلك ضرورة منع الحصول على البلوتونيوم الذي تقوم الدول النووية بانتاجه الآن بمعدل يدعو الى القلق .

ويعرب وفد بلادي عن ارتياحه للجهود التي تبذلها القوى الكبرى لتحقيق الانفراج في أوروبا . ولكننا نود أن نوّكد ، أن هذه العملية لا يجوز أن تحصر في أوروبا ، كما لا يجوز أن تصبح مجرد منظم للعلاقات الدقيقة بين القوى الأعظم .

ان هذه العملية يجب أن تصبح عالمية اذا ما كنا نسعى الى تخفيف حدة التوتر . فهناك مناطق ماتزال يسودها التوتر في جنوب شرقي آسيا ، والشرق الأوسط ، وافريقيا ، وفي الجزء الشرقي من البحر المتوسط . وخلال السنوات الأخيرة ، فان حروباً ضيقة النطاق ، ولكنها مكلفة ، قد نشبت في مناطق ، وتدخلت فيها بعض الدول التي تملك الأسلحة النووية ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وان تدخل هذه الدول أملت مفاهيم " مناطق النفوذ " ، وسياسة الحرب الباردة .

وانا ما كان للعالم الثالث أن يشارك في فوائد الانفراج ، فانه يجب على مختلف الدول أن تحترم بدقة مبدأ التعاون المتبادل في علاقاتها مع الدول النامية . واننا نعتزف ، بأنه ، في العالم الثالث ، قد حصلت مختلف القوى على مناطق توجد فيها مصالحها الأولية ، على أساس الروابط الاقتصادية أو التاريخية ، الا انه يجب الا ينظر الى هذه المصالح في اطار مناطق النفوذ . ويجب أن يكون معروفاً للجميع الفرق بين المصلحة الأولية ، والمصلحة المطلقة . ويجب أن يحترم حق الدول النامية في انتهاج سياسة عدم الانحياز ، والابقاء على علاقات سياسية وايدولوجية واقتصادية مع القوى العظمى . ان الدول النامية في عالم متكافل ، لا تستطيع هي أو الدول الضاعية

أن تزدهر وتنمو في عزلة كاملة عن مراكز القوى الاقتصادية في العالم . ان تدخل القوى العظمى في شؤوننا لن يصبح تدخلا سياسيا أو عسكريا اذا ما تم الاتفاق الضمني بينهما على تعميم علاقاتهما ، والمحافظة على مبدأ الاقتراب المتبادل ، وانا ما أوقفت كل من القوتين الأعظم معونتها العسكرية الضخمة على بعض المناطق المختارة من العالم الثالث كجزء ضروري من استراتيجيتها العسكرية الشاملة . ان مثل هذه السياسة التي تنتهجها الدولتان الأعظم في تقديم دعم عسكري انتقائي ، سوف يتولد عنها سباق اقليمي للتسلح بين الدول التي تحصل على الأسلحة ، والدول التي تنتجها ، مما يسفر عنها عواقب غير مرغوب فيها بالنسبة للانفراج على القوى الكبرى .

ان السياسات الرامية الى احتواء الشيوعية ، ومبادئ السياسة المحدودة ، لا يمكن أن تعزز قضية الدول النامية ، ولا صلة لها بآمال هذه الشعوب . و اذا حققت أى شيء ، فانها تؤدي الى زيادة الصراعات والتصارع بين المصالح ، وتهدد السلم والأمن في العالم الثالث .

ان الانفراج كوسيلة لتعزيز السلام ، يجب أن يستخدم أيضا في تسوية كل القضايا الدولية ، بما في ذلك مشكلة التخلف والاستغلال .

ان جوانب الظلم الصارخة ، والاختلالات الصارخة في الهيكل الاقتصادى الدولى ، فضلا عن الهوة المتزايدة باستمرار ، فيما بين الدول المتقدمة والنامية ، ما تزال مصدرا لقلق كبير . ان قرارات كثيرة ، قد أعتمدت في المنظمات الدولية ، تتعلق بانشاء نظام اقتصادى دولى جديد ، يقوم على أساس المشاركة الحقة ، والاعتراف بالتكافل العالمى . ولكن ، بسبب الافتقار الى الارادة السياسية ، وبصفة خاصة من جانب الدول الصناعية ، فان التقدم في سبيل تنفيذ هذه القرارات ، كان في حده الأدنى . لم يتم احراز تقدم في مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى في باريس حتى الآن . ولم ترق نتائج الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء (الاونكتاد) - الى مستوى الآمال التي أثارها الدورتان الخاصتان ، السادسة والسابعة للجمعية العامة .

وخلال ذلك ، فان الموقف الاقتصادى ، لمعظم الدول النامية يتدهور باستمرار . وقد تدهور موقف المدفوعات الخارجية في هذه الدول ، وقد وصل عبء الديون الناجمة عن ذلك الى أبعاد كبرى . ان غالبية هذه الدول ، تمر بأزمات حادة فيما يتعلق بالحفاظ على مستويات المعيشة الدنيا لشعبها ، وكذلك بالحفاظ على قوة الدفع في مجال تنميتها . ويحتمل أن تستمر هذه الأحوال خلال ما بقى من العقد الراهن . ولم تتحقق بصفة خاصة ، الآمال المعقودة على استراتيجية الانماء الدولية في عقد الأمم المتحدة الثانى للانماء . وليس من الصعب التعرف على أسباب ذلك ، فانها تكمن أساسا ، في عدم استعداد كثير من الدول الهامة المتقدمة ، لان تكييف سياساتها ، كما أوصت الاستراتيجية بهدف انجاز الأهداف المتفق عليها .

وفضلا عن ذلك ، فان ما حدث من اضطرابات في الاقتصاد العالمى ، خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية ، قد زاد من سوء القيود الخارجية المفروضة على النمو الاقتصادى لعدد

كبير من الدول النامية . والواقع أن هذه الاضطرابات ، التي لم يتم التنبؤ بها عند ما وُضعت الاستراتيجية ، قد أقت شكا خطيرا على سلامة السياسات ، التي يتكون منها الجهد الانمائي الدولي ، في ظل الظروف الراهنة . وقد أصبح من الواضح الآن ، أن استراتيجية انمائية أكثر فاعلية وجديدة أصبحت مطلوبة . استراتيجية يجب أن تدعمها عملية تحديد جوهرية لقضية الانماء والاولويات المختلفة في البلدان المتقدمة .

ان مثل هذه الاستراتيجية ، لا يجوز أن تضع الاجراءات السياسية المطلوبة في الاطار الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية ، لأن ذلك يعني تأييد اطار من شأنه ، أن يكرس علاقات اقتصادية غير متكافئة ، تنطوي على التبعية الاقتصادية وتخلف دول العالم الثالث . ان المطلوب هو استراتيجية تعكس عملية اعادة تنظيم النظام الاقتصادي الدولي ، على أساس الاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدا في الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة . استراتيجية تستلهم الحاجة الى التوازن والمشاركة ، بدلا من التبعية في العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان المتقدمة والنامية . ويجب أيضا ، ان تكون استراتيجية تنطوي على مفهوم الاعتماد الجماعي على الذات ، بما يجعل الدول النامية ، أقل اعتمادا على البلدان المتقدمة في تقدمها الاجتماعي والاقتصادي ، وذلك من خلال دعم التعاون الاقتصادي والتجارة فيما بين الدول النامية ذاتها . وانطلاقا ، واتفاقا مع هذه المعتقدات ، فان غانا قد شاركت في المفاوضات التي أدت الى ابرام اتفاقية "لومي" بين دول السوق الأوروبية المشتركة ، وبين دول افريقيا والكاريببي والمحيط الهادي . وينفس هذه الروح ، فاننا أيدينا انشاء السوق الاقتصادية لدول غرب أفريقيا .

ان المجتمع الدولي يعترف الآن ، بالتمييز بين النمو الاقتصادي بالمعنى الضيق للزيادة في اجمالي ناتج الدول النامية ، والانماء الاقتصادي بمعناه الواسع الخاص بتحسين مستويات المعيشة للشعوب . ان تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي بهذا المعنى الجوهرى ، جعلت حكومة بلادي ، تلتزم بسياسات الاعتماد الذاتي الوطني ، على أساس الحقائق الموجودة في غانا ، وتوجه بشكل محدد نحو تعجيل النمو في كل القطاعات ، وبصفة خاصة في الزراعة ، والتقليل من المظالم وعدم التكافؤ في توزيع فوائد النمو الاقتصادي . ذلك ، لأننا ننظر الى مثل هذه الاجراءات،

باعتبارها نظيراً لها ، لأية استراتيجية تنمية دولية منقحة ، من شأنها أن تعزز إمكانية تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان تاريخ الامم المتحدة ، هو تاريخ نضال البشرية من أجل الكرامة والاحوة . انه نضال مستمر من أجل الحرية والعدل ، ضد الخوف والجوع والمرض ، والامية والاستغلال . ان جهدنا جهد فريد ، يرمي الى أن نخلق من التنوع الكبير في الاجناس والثقافات والآراء والمواقف في العالمنا الصغير ، وحدة ديناميكية لفرض وفلسفة تحقيق السلم والأمن . ان احدى وثلاثين سنة ، تعتبر فترة قصيرة في تاريخ الجنس البشري ، ومن هنا ، فليس من المفاجأة ، انه ما يزال أمامنا ، أننا سنظل نواجه كثيراً من المناقشات والحجج والجهود ، من أجل أن نتوصل الى تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا . ومع ذلك ، فان الاعتبار الاهم ، هو ما اذا كانت لدينا الارادة لكي نستمر في عملنا ، وأعتقد أن هذه الارادة ، متوفرة لدينا . بالاضافة الى ذلك ليس هناك نقص في الموارد ، فلنواصل انن ، عملية الاخذ والعطاء ، في مفاوضاتنا ومناقشاتنا لخير الجنس البشري كله .

السيد جمال (قطر) : يسعدني بالنيابة عن وزير خارجية دولة قطر ، السدي لم تتح له الفرصة لحضور هذه الدورة الهامة ، أن أستهل كلمتي ، بالاعراب عن تهنيتي الخالصة ، وتقدير العميق ، لسيادتكم ، لانتخابكم رئيساً للجمعية العامة ، في دورتها الحادية والثلاثين . ان وفد بلادى يدرك تمام ، مزاياكم الحميدة ، وحنكتكم الدبلوماسية ، وفي الحقيقة ، فان هذه المزايا تشكل بالنسبة لنا ، خير ضمان بأن مداولاتنا ستتم في أفضل الظروف ، ايجابية وفعالية ، بالنظر لمهارتكم ومقدرتكم البالغة .

كما يطيب لي أن أتوجه بالتحية لسلفكم ، لما أبداه من حكمة وكياسة في ادارة جلسات الدورة الماضية . ويسرني في نفس الوقت ، أن أعرب عن بالغ شكرنا وتقديرنا للسكرتير العام الدكتور كورت فالدهايم ، وذلك من منطلق ايماننا العميق ، بأن كل جهد يبذل ، في سبيل تماسك كيان الاسرة الدولية ، وزيادة فعاليتها ، لخدمة قضايا العدل والأمن والسلام ، يظل محور اهتمامنا واعتزازنا بنفس القدر الذي نرحب به . ونهنئ جمهورية سيشيل التي انضمت الى أسرتنا الدولية ، لتشارك في المسيرة النبيلة ، نحو بناء مجتمع انساني حر ، أساسه العدل والمساواة ، آملين لها في نفس الوقت كل استقرار وتقدم .

اننا اليوم ، مطالبون جميعا ، في الدورة الحادية والثلاثين كمسؤولين أمام شعوب الارض ، وطموحاتها نحو غد أفضل ، مطالبون بدعم كيان هذه المنظمة الدولية ، التي نستظل بنظمتها وقوانينها وميثاقها ، لأنها تجسد كل آمال الانسانية العراض ، في الحيلولة ، دون عودة بالانسان الى احلال العنف ، محل أى حوار حضارى رفيع ، وفي القضاء على أى تسلط ، مهما كان مصدره ، وفي تحقيق العدل وفرض السلم ، في كنف احترام سيادة الجميع ، وحققهم في استثمار وتطوير ثرواتهم الوطنية بعيدا عن أى تدخل خارجي .

ومن ثم ، فان الأمم المتحدة ، كمنبر عدل وحق ، مدعوة للقيام بدور حاسم ومتطور ، في قضايا العالم ، وفتح آمال أرحب ، لحل المشاكل الدولية ، ولن يتأتى ذلك ، الا بايمان جماعي ، بضرورة فرض ضغط وحصار مقواصلين ، على كل من يعرقل مسيرة السلام والنماء الدوليين ، ويؤدى ، بتجاوزاته لميثاق الامم المتحدة ، مهما كانت المبررات ، الى زيادة التوتر والقلق في العالم .

ان قضية فلسطين ، تغدو ضمن هذا السياق تجسيدا حقيقيا لمأساة خلقتها المحاولة الدائبة ، والمعتمدة لانتهاك ميثاق الامم المتحدة وقراراتها العادلة ، بالتجاوز والعبث والتنصل من قبل اسرائيل . ان أنه رغم أن الجمعية العامة ، قد أكدت مرارا حقوق الشعب العربي الفلسطيني الثابتة ، وخاصة حقه في تقرير مصيره دون تدخل خارجي ، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية ، وحق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم ، وممتلكاتهم ، التي شردوا عنها ، واقتلعوا منها ، ورغم اعترافها ، بأن الشعب العربي الفلسطيني ، طرف رئيسي في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . . . ورغم هذا كله ، فاننا نتساءل : أين قضية فلسطين الانسان ، والارض ، والحق ، من هذا كله . . . ولماذا ؟

لماذا تصر اسرائيل على فرض هيمنتها العنصرية على الشعب العربي الفلسطيني ، الذى اعترفتم بنضاله العادل ، فقبلتم به مراقبا في الامم المتحدة ؟
ان قضية الشرق الاوسط ، ياسيادة الرئيس ، في ظل ملابسها الراهنة ، ستظل أمرا يهدد السلام العالمي ، والمجتمع الدولي ، لان اسرائيل ، حتى هذه اللحظة ، لم تعترف بالقرارات الدولية ، المتعلقة بهذه القضية ، البالغة الخطورة . واننا ، صيانة للسلم ، وتمشيا مع الحقوق والعدل ، وسعيا الى سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، نطالب الامم المتحدة ، أن تضع حدا لهذا الاستهتار الاسرائيلي ، وللعنصرية الصهيونية وارهابها ، وذلك بتطبيق حازم وحاسم لميثاق الامم المتحدة وقراراتها ازاء هذه القضية ، وفرض احترام ارادة المجتمع الدولي ، العادلة ، على اسرائيل .

ان سلوك طريق البناء الجاد لسلام حقيقي ، والاستجابة الواعية لروح ميثاق الامم المتحدة ، نعتبره مقدمة أساسية ، لكل المعطيات الايجابية ، التي تتوخاها شعوب العالم ، كثمرة لاجتماعاتنا وجهودنا . واننا ، في دولة قطر ، ان نجدد تأكيد التزامنا بالاحكام والمبادئ الواردة في الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، نرحب بعقد المؤتمر الخامس للدول المطللة على المحيط الهندي تحت ظل اعلانه منطقة سلم ، وان نعرب عن اقتناعنا الكامل بجعل منطقة الشرق الاوسط ، منطقة خالية من الاسلحة النووية ، وكذلك فان دولة قطر ، تعلن أيضا تأييدها التام عن اعلان منطقة جنوب آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية مناطق خالية من التسليح النووي . ان وفدى يؤمن ايماننا تاما أن مشكلة نزع السلاح يجب أن تعطي أولوية بالغة لما ينجم عن استخدام هذه الاسلحة من أخطار عظيمة على زوال الانسان وحضارته . ونحن هنا جميعا على بينة من أن القوى التميرية والفتاكة لهذه الاسلحة تزداد يوما بعد يوم حتى بلغت أبعادا غير متصورة .

لذا ، كان من الضروري ان تؤيد بلادى عقد مؤتمر عالمي ، لنزع السلاح تشترك فيه جميع الدول النووية وغير النووية صغيرها وكبيرها على قدم المساواة آمين أن يسفر عن اجراءات ايجابية فعالة بالنسبة لنزع السلاح . فاننا نرى في ذلك كله ، واجبا ومسؤولية ، تجاه الحضارة الانسانية كي لا تتخبط في التمزق وعدم الاستقرار .

واننا ان نحذر من تفاقم خطر المواجهة العسكرية في الشرق الاوسط فان الأمر يدعو الى ضرورة تقصي أبعاد الموقف ، المتمثل في رفض اسرائيل التوقيع على اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية وعدم الاعلان عن الامتناع عن انتاج هذه الاسلحة أو الحصول عليها أو استعمالها . واننا لنتساءل ، هل مجرد ادانة الامم المتحدة ، لهذا التفرد والرفض العدواني المتعمد لاسرائيل شيء كاف ؟ واذنا ما أضفنا الى ذلك كله ، الاجراءات ، التعسفية التي تتخذها اسرائيل لعرقلة قيام وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بواجباتها ، وكل الممارسات القمعية الاسرائيلية ضد سكان الاراضي العربية المحتلة ، ومحاولات اسرائيل الرامية الى تغيير الاوضاع في الضفة الغربية ومدينة القدس . . . ، اذا ما أضيف ذلك كله ، فان تطبيق العقوبات الاقتصادية السياسية والعسكرية ، على اسرائيل يصبح مجرد حد أدنى لما يجب أن تقوم به الامم المتحدة في هذا المجال .

اننا ان ننظر بعطف وتقدير بالفين ، الى جهود الامم المتحدة ، في سبيل تطهير وجه العالم السياسي من الشوائب العنصرية ، فاننا نعلن أيضا تأييد دولة قطر لحقوق الشعوب الافريقية المناضلة ، في زبابوى ، وناميبيا وازانيا ، من أجل الحصول على استقلالها ، والحفاظ على شخصياتها كي تكون قادرة على تخطيط طريقها في الحياة . واذنا كان التمييز العنصرى ، وصمة في جبين الحضارة ، واستهتارا بأقدس القيم الانسانية ، فاننا نعتبر خرق الحصار الدولي ، معنويًا أو ماديًا ، على الدول العنصرية أمرا لا يقل بشاعة عن العنصرية ذاتها .

كما انه من جانب آخر ، ياسيادة الرئيس ، يفدو والتأكيد على قرار الام المتحدة ، الصادر في الدورة السابعة والعشرين ، والقاضي بشرعية كفاح حركات التحرر الوطني ، وفقا لمقاصد الميثاق ، يفدو وهذا ، أمانة ومسؤولية ، يجب أن يتحمل المجتمع الدولي جريرة الاخلال أو التفريط بمتطلبات تنفيذه .

واننا في دولة قطر ، ان نعلن تضامننا ودعمنا لحركات التحرر الوطني ، في نضالها العادل ، فاننا نشجب كل بادرة للارهاب الدولي ، الذي نرى ، انه لا يجوز ان نسلك لمواجهة ، طريق احياء شريحة الغاب ، كما لا يجوز تبرير الانحراف تحت شعار حق حماية الانسانية ، وهو أمر أقدمت عليه اسرائيل ، عندما انتهكت سيادة اوغندا مؤخرا . . .

واننا في هذا المجال لنتساءل : هل يعالج الخطأ بالخطأ ؟

ان حرية الانسان وكرامته ، وحقوقه ، هي الركائز الاساسية ، التي يقوم عليها ميثاق الامم المتحدة ، الذي ارتضينا به جميعا . ومن ثم ، فان علينا ان نترجم احترامنا لميثاق الامم المتحدة ، بالالتزام ، والعزم على انهاء وشجب كل ما يؤدي الى النيل من الانسان ، بالتعذيب ، أو غيره من ضروب المعاملة اللا انسانية ، أو المهينة ، واذنا كان ، ياسيادة الرئيس ، من واجبنا تجاه الانسان ، اينما كان ، ان نصون حرمة ، وكرامته ، وحقوقه ، فانه ليجدر بنا ، ان نحافظ أيضا ، على القيم الروحية والمادية للأمم المتزايا بالتراث الحضاري وخدمة لقضية التنمية .

ومن ثم ، فاننا مطالبون ، بادانة الاستعمار الثقافي ، ايا كان مصدره ، لاقدامه على طمس وتشويه جزء من التراث الانساني ، بما لديه من امكانات . وان ما يتعرض له التراث العربي ، والثقافة العربية ، من تشويه في اسرائيل ، هو أمر غير مقبول ، يجب أن تتصدى له منظمة الامم المتحدة ، بكل ما لديها من وعي وحرص .

ان ما تبذله الامم المتحدة من جهود ، وما تبديه من اهتمام ، يرفع الكفاءة الانتاجية والقدرة الانمائية ، على مساحة تشمل العالم كله ، قضية تستقطب اهتمام دولة قطر ، كغيرها من دول العالم الثالث . لان مقاومة شبح مجاعة ملايين الفقراء في العالم ، ستظل أمرا حيويا وبالغ الأهمية ، اذا ما أريد لهذا العالم ، ان يشهد تقدما متواصلا بلا نكسات . وفي هذا المجال ، فان دور الدول الكبرى والدول الصناعية ، ما يزال قاصرا بشكل ملموس ، فالتضخم وارتفاع أسعار

السلع المصنعة والمواد الغذائية ، مشاكل يعاني منها المجتمع الدولي ، ونظامه الاقتصادي . وهي مشاكل ، بيدّ الدول الكبرى والدول الصناعية مفتاح حلها . وليس للدول المنتجة للنفط ، أبداً ، أى دور في خلق هذه المشاكل ، فهي كبلدان نامية ، قد تأثرت وإلى حد كبير ، نتيجة لتدهور الحالة الاقتصادية العالمية .

واننا نرى ، ان خلق نظام اقتصادى جديد متوازن ، قائم على حوار اقتصادى ايجابى بين مختلف الكتل الاقتصادية ، المتقدمة والنامية في العالم ، أمرًا يجب أن تتبناه الاسرة الدولية بحيوية دائمة ووعي شامل .

وفي هذا المجال ، فان دولة قطر تؤيد ما اتخذته مجموعة دول ال ٧٧ ، من قرارات . كما انها ايضا ، تبذل جهودا مخلصه ودائبة ، في مضمار التعاون مع الدول العربية الشقيقة ، وفي مضمار تنفيذ مشاريع التنمية المشتركة في افريقيا وآسيا ، وعالميا ، من منطلق الايمان ، بما يقدمه التعاون الاقتصادي الايجابى ، من دعم للتطور والازدهار العالميين .

ان تعزيز دور الامم المتحدة ، في حفظ السلم والامن الدوليين ، وزيادة فعاليتها تجاه المسائل الدولية ، ليست مهمة مستحيلة ، اذ ما توفر الالتزام الجدى بتنفيذ ميثاقها نصا وروحا . وان اشواق البشرية وطموحاتها ، التي لا تحدّ ، في أن ترى منظمة الامم المتحدة قادرة ، على تحقيق الامن ، والعدل ، والرخاء ، والكرامة للجميع ، أمر يدفعنا لان نكون على مستوى هذه الاشواق ، وهذه الطموحات ، التي حلت بها منذ فجر التاريخ شعوب الارض قاطبة .

وفي ختام كلمتي أود أن أعرب عن أمل حكومتي في أن تتوج أعمال الدورة الحادية والثلاثين بنتائج تتماشى مع تطلعات شعوبنا في العالم أجمع ، وان تبذل الامم المتحدة قصارى جهدها وان تستخدم كل الوسائل المتاحة لها بمقتضى ميثاقها ، وتأييد من شعوب وحكومات أعضاءها ، لدعم الروح الدولية الجديدة في توفير المساواة وبناء عهد تتوطد فيه رغبة الجميع الصادقة في تحقيق وحدة المجتمع الدولي وعزم الكل على التأثر لخير البشرية جمعاء .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان قائمة المتحدثين لهذه الجلسة قد استنفذت . والآن سوف أعطي الكلمة لهؤلاء المندوبين الذين يرغبون في ممارسة حقهم في الرد . وأرجو من السادة الاعضاء ان يتذكروا ان الجمعية العامة في جلستها الرابعة قد قررت ان الكلمات التي تلقى في نطاق ممارسة حق الرد لا يجب أن تزيد على عشر دقائق .

السيد موراي (المملكة المتحدة) : أود أن أعلق بايجاز على بعض الملاحظات التي أدلى بها وزير خارجية الأرجنتين حول مسألة جزر فالكلاند ، وذلك في معرض بيانه الذي القاه بعد ظهر أمس ، والذي كان من أكثر البيانات تحديا لنا .

ان تحفظاتنا بشأن قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار والتي أشار اليها معروفة تماما . ان حكومة بلادي لا يخالجهما أدنى شك بالنسبة لسيداتهم على جزر فالكلاند . وعلى الرغم من ذلك فانهم ما يزالون يرغبون في استمرار المبادلات مع حكومة الأرجنتين حول كل جوانب العلاقات الانجلو - ارجنتينية ، بما في ذلك جزر فالكلاند .

السيد رحال (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : في الكلمة التي ألقاها السيد وزير خارجية موريتانيا بعد ظهر اليوم قد أكد لنا انه سوف يسعى جاهدا لكي يتفادى أية مجادلات، وذلك حتى لا يسيء الى هدوء مناقشاتنا . ان هذه النوايا مشكورة حقا . وبالطبع اذا كان قد التزم باحترام هذه النوايا ، ما كنت قد اضطررت لممارسة حقي في الرد الآن . ذلك انه خلافا لبيانه فان وزير خارجية موريتانيا قد قام في خطابه باثارة الجدل : أولا عندما أعطى عن بعض القرارات وعن بعض النصوص تفسيراً يفتح مجالاً للاعتراض ، وعندما قام بتقديم تأكيدات جديدة بالاعتراض ، وأخيراً عندما حمل الحكومة الجزائرية التي أمثلها بطريقة مباشرة المسؤولية . وانني لن أطيل الحديث لتفنيد بيانه والرد عليه ، أولاً وقبل كل شيء ، لانه كما ذكرتمونا الآن سيادة الرئيس لن تتاح لي فرصة الحديث الا لمدة عشر دقائق ، وثانياً لأن وفد الجزائر سوف تتاح له ، بالطبع ، الفرصة والوقت لكي يتناول الحديث حول هذه القضية ، وليقدم الايضاحات الكافية حولها ، لذلك فسوف أقصر حديثي الآن حول الأسس الجوهرية لهذا الموضوع .

فاذا ما تحدثنا عن الوثائق والنصوص ، فيمكن أن أقول ، انه اذا كان وزير خارجية موريتانيا يعتبر أن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ، أو قرارات الجمعية العامة انما تشكل بالنسبة لموريتانيا تصريحا ، أو تشكل تسجيلاً أو تبريراً أو اضافة صيغة شرعية لاحتلال ولضم جزء من الصحراء الغربية ، فاني اعتقد أن الامر يتعلق هنا على الأقل بتفسير غريب حقا ، وعلى أية حال فهو يسيء تفسير هذه الوثائق .

وعندما يقوم وزير خارجية موريتانيا بالتأكيد لنا بانه في الوقت الحالي ، أي بعد احتلال الصحراء الغربية ، فان شعب الصحراء يجب أن يعتبر قد مارس حقه في تقرير المصير ، فاعتقد أن هذا التأكيد غريب حقا ، وقد يدعو الى السخرية اذا كنا لم نعرف جميعا ما هي المأساة التي يغطيها مثل هذا التصريح .

وعلى أية حال ، فيجب على أن أقول ان الحكومة الاسبانية نفسها وهي الحكومة التي كانت تمثل السلطة الادارية والتي تعتبر من الأطراف الموقعة على اتفاقية مدريد ، فان هذه الحكومة لم تعترف بالأسلوب الاجرائي الذي اعتبرته موريتانيا كأسلوب سمح لشعب الصحراء أن يمارس حقه في تقرير المصير .

أما فيما يتعلق بالجزائر ، لهذه مشكلة أخرى . ان الجزائر بشأن هذه المشكلة وغيرها من المشاكل ، قد التزمت بموقف طالما سعت جاهدة أن تقدمه للعالم بأكبر قدر من الوضوح ، واذ كنا لا نستحق المديح على هذا ، فاننا على أية حال ، لا تغير المواقف التي نلتزم بها ، وأن جميع الوفود الموجودة هنا ، يمكنها أن تعترف لنا بهذه الحقيقة ، وأن تعترف بها لحكومتنا . ان يمكن القول بأن الحكومة الجزائرية لم تغير من موقفها حول هذه المشكلة ، بل التزمت بكافة تصريحاتها ، وبكافة التزاماتها ، وبكافة معتقداتها . واذ كان من الضروري أن نقتنع بذلك السيد وزير خارجيتنا موريتانيا ، فيمكن أن أطلب اليه أن يعتمد على ذاكرته كي يعرف أن الجزائر طالما حافظت على اخلاصها للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ، وان الجزائر احترمت مذهب الأمم المتحدة حول هذا الموضوع . والواقع أن الجزائر وحكومتها ، كانت تريد أن تتم تصفية الاستعمار عن الصحراء وفقا لمعايير واضحة . والواقع أيضا انه لا توجد أية مشكلة بين الجزائر وموريتانيا . ان تصفية الاستعمار عن الصحراء لا تطرح في الواقع مشكلة بين الجزائر وبين موريتانيا ، بل ان المشكلة الحقيقية هي المشكلة التي توجد المواجهة بين حكومة موريتانيا وبين المجتمع الدولي ، وذلك لأن حكومة موريتانيا كانت وما تزال متعارضة مع مواقفها السابقة ، والآن أصبحت هذه الحكومة في وضع غير شرعي في مواجهة قرارات جمعيتنا هذه . سوف أكتفي الآن بهذا الرد الموجز ، وليس من شك ، انه اذا ما وجدت عناصر جديدة فسي هذه المناقشة فسوف أكون مستعدا لكي أتقدم اليكم بكل ايضاح حول هذا الموضوع .

السيد الحسن (موريتانيا) (الكلمة بالفرنسية) : لقد استمعنا الى بيان من قبل

السيد ممثل الجزائر الذي أبح وأشاد بميزتين تتمتع بهما حكومة الجزائر . ما هما هاتان الميزتان ؟ أولا أن موقف حكومة الجزائر لم يتغير أبدا بشأن قضية الصحراء ، ولكن اسمحو لي أن أدرس عن كذب هذه الميزة التي يتسم بها موقف الحكومة الجزائرية .

انكم تعرفون جميعا - وسوف أثبت ذلك - ان موقف القادة الجزائريين بشأن هذه القضية

ينطوى على تناقضات من البداية حتى النهاية .

أولا ، عندما طرحت القضية على الامم المتحدة ، فان حكومة الجزائر قد اكدت مع كل من المغرب وموريتانيا على مبدأ حق تقرير المصير . ولكن عندما انعقد مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية في سنة ١٩٧٢ بالرباط كان هناك تقارب بين المغرب والجزائر ، وأخبرت الجزائر موريتانيا ان هذه مشكلة تهمة دولتين في تلك المنطقة ، وعندما تتفق الدولتان الشقيقتان بشأن هذه المشكلة فان الجزائر سيكون من واجبهما دعم الدولتين وتأييدهما .

والآن لماذا اتخذت الجزائر هذا الموقف ؟ لان الجزائر كانت تأخذ في الحسبان استحالة الاتفاق بين موريتانيا والمغرب ، وتحسب حسابها وفقا لذلك ، مما دفع اخواننا الجزائريون بوصف هذا الاتفاق بأنه تحالف غير طبيعي ، وهل عندما يحدث تحالف بين دولتين عربيتين في المنطقة ، وبين دولتين تنتميان الى القارة الافريقية ، بين دولتين يحد وهما نفس الامل ، ويجمع بينهما نفس الماضي ، ونفس الاهتمامات ، فان ذلك يوصف بأنه تحالف غير طبيعي . هذا اول تناقض في موقف الحكومة الجزائرية .

اما التناقض الثاني فهو ، عندما طرحت القضية على محكمة العدل الدولية ، فان حكومة الجزائر عن طريق ممثلها اعلنت ان الصحراء هي ارض لا تنتمي الى احد ، أي انها كانت ارضا لا يمكن ان تحتلها اية دولة مستعمرة احتلالا شرعيا ، وكان ذلك - في الواقع - تأييد لموقف الحكومة الاسبانية ، ولكن بعد ذلك تحدثوا الينا بمشاعر نبيلة عن الشعب الصحراوي وعن سيادة الشعب الصحراوي ، هذا هو التناقض الثاني في موقف حكومة الجزائر .

ولكن هناك تناقضا ثالثا وهو مبدأ تقرير المصير الذي يدافع عنه اخواننا الجزائريون ولا نشك بتاتا في مشاعرهم النبيلة وحسن نيتهم ، ولكن ماذا يتضمن هذا ؟ اننا نفترض وجود وضع يجب أن يؤدي الى احتمالات مختلفة ولكن عندما تنادي بهذه المبادئ - وبالرغم من ذلك - فانها تعلن عن نتائجهما باعلان قيام جمهورية ، أليس هذا تناقضا آخر ؛ لا يمكن ان يقبله اي بلد تتوافر لديه النية الحسنة . وقد قلنا ذلك بعد الظاهر ، هذا هو التناقض الثالث في موقف الحكومة الجزائرية .

وأؤكد لكم انني سوف امتنع عن استخدام صفات مثل مفرطة او غير معقولة ، فان هذه الكلمات ما كنت اتوقع ان يقولها السفير رحال ، ولكن هذا هو الوضع بالرغم من أن زميلي وأخي الجزائري قال ذلك فان موقف الجزائر لم يتغير ازاى قضية الصحراء ولكنه قال بأن الجزائر كانت وماتزال وفيه لقرارات الامم المتحدة .

ان الجمعية العامة قد اتخذت قراراتين بشأن قضية الصحراء في الدورة الاخيرة فهناك القرار رقم ٣٤٥٨ أ (د - ٣٠) والذي نعرفه جميعا ، والقرار رقم ٣٤٥٨ ب (د - ٣٠) وانكم تعرفونه ايضا ، وأرجوكم ان تقرأوا هذين النصين من اولهما الى آخرهما ، فاذا كان في النصين دعوة للجزائر لانشاء جمهورية في الصحراء فان الجزائر محقة ، ولكن لم يتكلم اى قرار عن انشاء جمهورية مصطنعة تتكون من ابناء موريتانيا . ان الناطق بلسان بولساريو والمؤيد من الجزائر ، هـذا الناطق بلسانهم قال ذلك وهو سفير موريتانيا السابق لدى الامم المتحدة . وأخشى ان اقول ذلك حتى لا تعرض الجزائر على ان تستخدمني ضد بلادى ، هذا فيما يتعلق بهذه " الجمهورية " .

والآن من هو وزير خارجية هذه الجمهورية ؟ انه القائم بالاعمال السابق لموريتانيا بالجزائر ووزير الاعلام لهذه الجمهورية من هو ؟ انه موظف سابق بالشركة الموريتانية للمعادن . هذه هي الحقيقة فيما يتعلق بهذه الجمهورية التي انشأتها الجزائر ، ومبدأ تقرير المصير . الجزائر التي تقول انها وفية لقرارات الامم المتحدة . ان المغرب وموريتانيا تقولان ان الجمعية العامة تتخذ قراراتها بسيادة مطلقة ، ولكننا نعتبر اننا عندما عملنا في اطار القوانين الدولية ، اقول اننا عملنا في اطار الشرعية الدولية وقد تلو منونا على ذلك ، ولكن قراراتنا تستند الى قرارات الجمعية العامة ، ومجلس الامن واتفاقية مدريد .

ولكن الى اى قرار استندت اليه الجزائر في اقامة اعلان جمهورية الصحراء ؟ فليست هناك اية اشارة الى اتفاق مدريد ، ولا الى اتفاق الجزائر ولا اتفاق كورسيكا ، ولا اى اتفاق آخر على كل حال فان العمل الذى اتخذه المغرب وموريتانيا ، كان يستند الى الشرعية الدولية ، ولكن انشاء جمهورية تستند وتتألف من مرتزقة هو عمل لم تطلبه الجمعية العامة في اى قرار اتخذه الامم المتحدة وهذا ما تقوله لممثل الجزائر الذى يقول ان بلاده وفية لقرارات الجمعية العامة .

انا لا أريد ان آخذ من وقتكم الشئ الكثير ، ولكن لدى أشياء كثيرة يمكن ان اقولها في هذه المشكلة ، وأؤكد لكم ذلك ، وانني على اتم الاستعداد لتقديم التوضيحات والمعلومات لاجزاء الجمعية عند الاقتضاء .

رفعت الجلسة في الساعة ١٩ / ٤ .